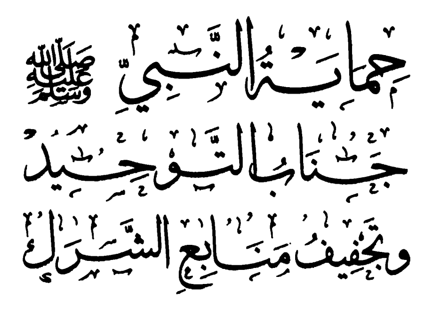


تأليف

أ. د. أحمد بن عثمان المزيد
أستاذ الدراسات الإسلامية . جامعة الملك سعود

أ. د. عادل بن علي الشدي
أستاذ الدراسات القرآنية . جامعة الملك سعود




حماية النبي ﷺ
جناب التوحيد
وتجفيف منابع الشرك

ح مدار الوطن للنشر، ١٤٣٨هـ
فهرسة مكتبة الملك فهـد الوطنية أثناء النشر
الشدي، عادل علي احمد
حماية النبي صلى الله عليه وسلم، جناب التوحيد وتجفيف منابع الشرك.
/عادل علي أحمد الشدي، أحمد عثمان المزيد ـ الرياض، ١٤٣٨هـ
٩٦ ص؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٩ ـ ٧٦ ـ ٨١٧١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
١ـ التوحيد ٢ - السيرة النبوية أ. المزيد، أحمد عثمان (مؤلف مشارك)
ب ـ العنوان
ديوي: ٢٤٠ ١٤٣٨/١٨٥٩

رقم الإيداع: ١٤٣٨/١٨٥٩
ردمك: ٩-٧٦-٨١٧١-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م



المملكة العربية السعودية - الرياض
ص.ب ٢٤٥٧٦٠ الرمز البريدي ١١٣١٢
المقر الرئيسي - الروضة - ت: ١١٢٣١٣٠١٨

ت: ١١٤٧٩٢٠٤٢ (٣ خطوط) - ف: ١١٢٣٢٢٠٩٦
فرع مخرج ١٥ ت: ١١٤٤٥٤١٢٤ جوال: ٠٥٠٣٢٨٢٣١٨
K.S.A / Riyadh 11312 P.O.Box: 245760
Rawdah / Tel.:112313018 Fax:112322096
Exit15 -Tel.114454124 Mob. 0503282318
مندوبي التوزيع
الرياض: ٠٥٠٣٢٦٩٣١٦ الغربية: ٠٥٠٤١٤٣١٩٨
الشرقيه الشمالية: ٠٥٠٣١٩٣٢٦٨
التوزيع الخيري الجنوبية: ٠٥٠٣١٩٣٢٦٩
مسؤل الجهات الحكومية: ٠٥٠٠٩٩٦٩٨٧
الموقع الإلكتروني | www.madaralwatan.com.sa
البريد الإلكتروني | pop@madaralwatan.com.sa
madaralwatan@hotmail.com
madaralwatan2020@gmail.com

حماية النبي صلى الله عليه وسلم جناب التوحيد وتجفيف منابع الشرك

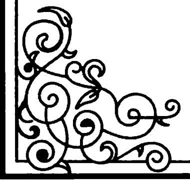
تأليف

أ. د. عادل بن علي الشدي

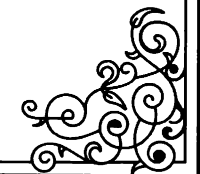
أستاذ التفسير وعلوم القرآن . جامعة الملك سعود

أ. د. أحمد بن عثمان المزيد

أستاذ الدراسات الإسلامية . جامعة الملك سعود









بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلامُ على خاتم الأنبياءِ والمرسلين نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبِه أجمعين، أما بعد..

فقد أرسلَ الله رسوله محمدًا ﷺ، وأمره بالبلاغ المبين، فقال له: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧].

فبلَّغ الرسولُ ﷺ البلاغ المبين، وأوضحَ الحجةَ للمستبصرين، وبين للناس أصولَ الدين وفروعَه، عقائده وعباداتِه ومعاملاته، ولم يترُك شيئًا مما يحتاجُ إليه الناس في دينِهم إلا بينه ووضحه أتم بيان وتوضيح، كما قال ﷺ: «**قد تَركتُكُم على البَيضاءِ لَيلُها كنَهارِها، لا يَزيغُ عنها بَعدي إلا هالِكٌ**»[(١)].

وقد حَظِيَت العقيدة والتوحيدُ بالنصيبِ الأكبر من دعوته ﷺ، فقد ظَلَّ رسول الله ﷺ ثلاثَ عشرةَ سنةً في مكةَ يدعو إلى التوحيدِ، ويبين أصولَه ولوازمه وشروطَه ونواقِضَه وينهى عن الشركِ ووسائله، وفي المدينة أيضًا استمرَّ النبيُّ ﷺ في الدعوة إلى التوحيدِ وحماية جنابِه، والنهي عن الشركِ ووسائله حتى انتقلَ إلى الرفيق الأعلى.

قال ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «.... وقد نظرَ الله سبحانه حينئذٍ إلى أهل الأرضِ، فمقَتَهُم عربَهم وعجمَهم إلا بقايا على آثارٍ من دينٍ صحيح، فأغاث الله به البلادَ والعبادَ، وكشف به تلك الظُّلَمَ، وأحيا به الخليقةَ بعد الموت.

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٣) وصححه الألباني.

فهدى به من الضلالةِ، وعلَّم به من الجهالةِ، وكَثَّر بعد القلةِ، وأعزَّ به بعد الذلةِ، وأغنى به بعد العَيلةِ، وفتح به أعينًا عميًا، وآذانًا صمًّا، وقلوبًا غلفًا.

فعرَّف الناسَ ربَّهم ومعبودَهم غاية ما يمكن أن تنالَه قواهم من المعرفةِ.

وأبدأ وأعادَ، واختصرَ وأطنب في ذكر أسمائِه وصفاته وأفعاله، حتى تجلَّت معرفتُه سبحانه في قلوبِ عباده المؤمنين، وانجابَت سحائبُ الشكِّ والرِّيَبِ عنها، كما ينجابُ السحاب عن القمر ليلة إبدارِه، ولم يدَع لأمتِه حاجةً في هذا التعريفِ لا إلى مَن قبلَهُ ولا إلى من بَعدَه، بل كفاهُم وشفاهم وأغناهم عن كلِّ من تكلَّم في هذا الباب: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العنكبوت: ٥١].

.... وعرَّفَهم الطريقَ الموصل لهم إلى ربِّهم ورضوانِه ودارِ كرامتِه، ولم يدع حَسَنًا إلا أمرهم به، ولا قبيحًا إلا نهى عنه، كما قال ﷺ: **«ما تَركتُ من شيءٍ يُقرِّبُكم إلى الجنةِ إلا وقد أمرتُكُم به، ولا من شيءٍ يُقَرِّبُكم من النارِ إلا وقد نَهَيتُكُم عنه»**[١].

قالَ أبو ذرٍّ رضي الله عنه: لقد تُوفي رسولُ الله ﷺ وما طائرٌ يُقلِّبُ جناحيهِ في السماءِ إلا أذكَرَنا منه علمًا[٢].

وعرَّفَهُم حالهم بعد القُدومِ على ربهم أتمَّ تَعريفٍ، فكشفَ الأَمرَ وأوضحه، ولم يَدَع بابًا من العِلم النافع للعبادِ المقربِ لهم إلى ربِّهم إلا فتحه، ولا مشكلًا إلا بيَّنه

(١) أخرجه البغوي في شرح السنة (٤١١١).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢١٣٦١).

وشرَحَه، حتى هدى الله به القُلوبَ من ضلالها، وشَفاها به من أسقامِها، وأغاثَها به من جَهلِها، فأي بشرٍ أحقُّ بأن يُحمَد منه ﷺ؟! وجزاه عن أمَّتِه أفضلَ الجزاءِ»(١).

وفي هذا الكتابِ سَنُبيِّن -بمشيئةِ الله تعالى- كيفَ حمى النبيُّ ﷺ جنابَ التوحيدِ، وكيف حافَظ على صفاءِ العقيدةِ، وكيف سدَّ جميع الذرائعِ المؤدية إلى الشركِ، حتى تركنا على المحجةِ البيضاءِ ليلُها كنهارِها لا يزيغُ عنها إلا هالك.

قال الشيخُ عبدُ الرحمن السعديُّ: «مَن تأمَّل نصوصَ الكتاب والسنةِ في هذا البابِ، رأى نصوصًا كثيرةً تحثُّ على القيام بكل ما يقوي التوحيدَ وينميه ويغذيه، من الحثِّ على الإنابةِ إلى الله، وانحصارِ تعلُّقِ القلب بالله؛ رغبةً ورهبةً، وقوةِ الطمعِ بفضلِه وإحسانِه، والسعي لتحصيل ذلك.

وإلى التحرُّرِ من رق المخلوقين وعدم التعلُّق بهم بوجهٍ من الوجوه، أو الغلوِّ في أحدٍ منهم، والقيام التام بالأعمال الظاهرةِ والباطنةِ وتكميلها، وخصوصًا حث النصوص على روحِ العبودية وهو الإِخلاصُ التامُّ لله وحده.

ثم في مقابلةِ ذلك: نهى عن أقوالٍ وأفعالٍ فيها الغلو بالمخلوقين، ونهى عن التشبه بالمشركين؛ لأنه يدعو إلى الميلِ إليهم، ونهى عن أقوالٍ وأفعالٍ يُخشى أن يُتوسَّل بها إلى الشرك، كل ذلك حمايةً للتوحيدِ، ونهى عن كلِّ سببٍ يوصلُ إلى الشرك، وذلك رحمةً بالمؤمنين، ليتَحَقَّقوا بالقيامِ بما خُلقوا له من عبودية الله الظاهرةِ والباطنةِ وتكميلِها لتكمُلَ لهم السعادةُ والفلاحُ(٢).

---

(١) جلاء الأفهام ص (١٨٠، ١٨١).

(٢) القول السديد شرح كتاب التوحيد (٦/ ٨٢١) موسوعة السعدي.

معنى التَّوحيدِ وبيانُ أنَّه أولُ الواجباتِ

التوحيدُ: هو إفرادُ الله تعالى بما يختصُّ به من الربوبية والألوهية والأسماءِ والصفاتِ.

فدخل في هذا: تَوحيدُ الربوبية: وهو اعتقادُ انفِرادِ الربِّ تعالى بالخَلقِ والرزقِ وأنواعِ التدبيرِ.

- وتوحيدُ الألوهيةِ والعبادةِ: وهو إفرادُه وحدَه بأجناسِ العبادةِ وأنواعِها من غيرِ إشراكٍ به في شيءٍ منها مع اعتقادِ كمالِ ألوهيته.

- وتوحيدُ الأسماءِ والصفات: وهو إثباتُ ما أثبته الله لنفسِه وأثبته له رسولُه ﷺ من الأسماءِ الحسنى والصفات الكاملةِ العليا من غيرِ تَشبيهٍ ولا تمثيلٍ، ومن غيرِ تَحريفٍ ولا تعطيلٍ.

وقد بيَّن القرآن الكريمُ هذه الأنواعَ الثلاثةَ في قوله: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾ [مريم: ٦٥].

والتوحيدُ هو أول الواجباتِ كما قيل:

أولُ واجـــبٍ عـــلى العبيـــدِ * معرفـــةُ الـــرحمنِ بالتَّوحيـــدِ

وقد دلَّ على ذلك حديثُ ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: لما بعث النبيُّ ﷺ معاذَ بن جبلٍ إلى نحو أهل اليَمنِ قال له: «**إنك تَقدَمُ على قومٍ من أهلِ الكتابِ، فليَكُن أولَّ ما تَدعوهم إلى أن يُوحِّدوا الله تعالى**»[1].

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧٢).

والتوحيدُ هو معنى شهادةِ أن لا إله إلَّا الله وأن محمدًا رسول الله؛ ولذلك جاءَ في اللفظِ الآخرِ: «**إنك تَأتِي قومًا من أهلِ الكِتابِ، فادعُهُم إلى شهادةِ أن لا إله إلَّا الله، وأني رسولُ الله**»[1].

ومما يدلُّ على أن التوحيدَ هو أولُ الواجبات ما رواه أبو هريرة عن النبيِّ ﷺ قال: «**أُمِرتُ أن أقاتِلَ الناسَ حتى يَقولوا: لا إله إلَّا الله. فمن قالَ: لا إله إلَّا الله. فقد عَصَمَ مِنِّي نفسَه ومالَه، وحِسابُه على الله**»[2].

وقد ذَكرَ الله تعالى في كتابِه ما يدلُّ على أنه خَلقَ الخلق، وأنزلَ الكتبَ، وأرسلَ الرسلَ لتحقيقِ هذا التوحيدِ، والنهي عن الشركِ والتَّنديدِ، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦]، فإخلاصُ العبادةِ لله من أهم أركانِ التوحيدِ، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦].

قال الشيخُ السعديُّ: «فجَميعُ الرسلِ دعوا إلى هذا التوحيدِ، ونهوا عن ضِدِّه من الشرك والتَّنديدِ، وخصوصًا محمدًا ﷺ، وهذا القرآن الكريم، فإنه أمرَ به وفرضَه وقرَّرَه أعظم تقريرٍ، وبينه أعظم بيان، وأخبرَ أنه لا نجاةَ ولا فلاح ولا سعادةَ إلا بهذا التوحيدِ، وأن جميعَ الأدلة العقليةِ والنقلية والأُفقيةِ والنَّفسيةِ أدلةٌ وبراهينُ على الأَمدِ بهذا التوحيدِ ووجوبِه، فالتوحيدُ هو حقُّ الله الواجبُ على العبيد، وهو أعظمُ أوامرِ الدين، وأصلُ الأصولِ كلِّها، وأساسُ الأعمالِ»[3].

---

(١) أخرجه مسلم (١٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٤٦)، ومسلم (٢١).

(٣) القول السديد (٦/ ٧٩٤) موسوعة السعدي.

والمشركون لم يُنكِروا إلا طَلَبَ الرسل منهم إفرادَ الله تعالى بالعبادةِ؛ ولذلك قالوا: ﴿أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأعراف: ٧٠]، فلم يُنكِروا وجودَ الله تعالى، ولا قالوا إنه لا يُعبَد. بل أقروا بأنه يُعبَد، وأنكروا كونَه يُفرَدُ بالعبادةِ، فعبدوا مع الله غيرَه، وأشركوا معه سواه، واتَّخذوا معه أندادًا، كما قالَ تعالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢]، أي: وأنتم تَعلَمون أنه لا نِدَّ له، وكانوا يَقولون في تَلبِيَتِهم للحجِّ: «لَبَّيك لا شَريكَ لك، إلا شريكًا هو لك، تَملِكُه وما مَلَك»... فنَفسُ اتخاذِ الشركاءِ إقرارٌ بالله تعالى، ولم يَعبُدوا الأنداد بالخضوعِ لهم والتقرُّبِ والنذور والنَّحرِ لهم إلا لاعتقادِهم أنها تُقرِّبُهم إلى الله زُلفى، وتشفعُ لهم لديه[1].

---

(١) انظر تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد ص (٢٧، ٢٨).

من فَضائِل التَّوحيدِ

بيَّن النبيُّ ﷺ فضائلَ التوحيد، وأن هذه الفضائلَ تنفع المسلم في الدنيا وفي القبرِ وفي الآخرةِ ومن ذلك:

١- التوحيدُ سببُ النجاةِ من العذابِ:

لحديثِ معاذِ بن جبلٍ رضي الله عنه قال: كنت رَديف النبيِّ ﷺ على حمارٍ فقال لي: «**يا معاذُ! أتدري ما حقُّ الله على العبادِ؟**» قلت: الله ورَسولُه أعلم. قال: «**حقُّ الله على العبادِ أن يعبدوه ولا يُشركوا به شيئًا**»، ثم قال: «**أتدري ما حقُّهم عليه؟**» قلت: الله ورسولُه أعلمُ. قال: «**أن لا يُعَذِّبَهم**»[١].

وفي حديثِ عِتبانَ بنِ مالكٍ، أن النبيَّ ﷺ قال: «... **فإن الله قد حَرَّمَ على النارِ من قال: لا إله إلَّا الله. يَبتَغي بذلك وَجهَ الله**»[٢].

٢- أن التَّوحيدَ سببٌ مانعٌ من الخلودِ في النارِ لمن استحَقَّ دُخولها:

لحديثِ أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «**يَخرُج من النارِ من قال: لا إله إلَّا الله. وفي قَلبِه وَزنُ شَعيرةٍ من خَيرٍ، ويَخرُج من النارِ من قالَ: لا إله إلَّا الله. وفي قَلبِه وَزنُ بُرَّةٍ من خَيرٍ، ويَخرُجُ من النارِ من قال: لا إله إلَّا الله. وفي قَلبِه وَزنُ ذَرَّةٍ من خيرٍ**»[٣].

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧٣) ومسلم (٣٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٥)، ومسلم (٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (٤٤)، ومسلم (١٩٣).

وعن أبي سعيدٍ الخُدريِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبيِّ ﷺ قال: «**يَدخُل أهلُ الجنةِ الجنةَ، وأهلُ النارِ النارَ، ثم يقولُ الله تعالى: أَخرِجوا من كان في قَلبه مثقالَ حبةٍ من خردلٍ من إيمانٍ. فيَخرجون منها قد اسوَدُّوا، فيُلقَون في نهر الحياة، فيَنبُتون كما تَنبُت الحِبَّةُ في جانبِ السيلِ**»(١).

٣- الموحدون أسعدُ الناسِ بشفاعةِ النبيِّ ﷺ:

لحديثِ أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قيل: يا رَسولَ الله! من أسعدُ الناسِ بشفاعتِك يومَ القيامة؟ قال رسولُ الله ﷺ: «**أسعدُ الناسِ بشَفاعَتي يومَ القيامةِ من قالَ: لا إله إلّا الله. خالصًا من قَلبِه أو نَفسِه**»(٢).

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لكلِّ نبيٍّ دعوةٌ مُستجابةٌ، فتَعَجَّل كل نبيٍّ دعوتَه، وإني اختبَأتُ دَعوتي شفاعةً لأُمَّتي يومَ القيامةِ، فهي نائلةٌ - إن شاءَ الله- من ماتَ من أمتي لا يُشركُ بالله شيئًا**»(٣).

٤- التوحيدُ أمان للمسلِم في قبرِه:

لحديثِ البراءِ بن عازبٍ الطويلِ قال: خرجنا مع رسولِ الله ﷺ في جنازة رجلٍ من الأنصارِ، فانتهينا إلى القبرِ ولما يُلْحَدْ، فجلس رسولُ الله ﷺ وجلسنا حوله كأنما على رؤوسِنا الطيرُ، وفي يده عودٌ ينكتُ به في الأرضِ، فرفع رأسه فقال: «**استَعيذوا بالله من عَذابِ القَبرِ**» مرَّتَين أو ثلاثًا.

(١) أخرجه البخاري (٢٢) ومسلم (١٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (٩٩).

(٣) أخرجه مسلم (١٩٩).

ثم ذَكرَ ﷺ حالَ الرجلِ في قبره قال: «فيَأتيهِ مَلَكان فيُجلِسانه فيَقولان له: من رَبُّك؟ فيقولُ: ربي الله. فيَقولان له: ما دينُك؟ فيَقولُ: ديني الإسلامُ. فيقولان له: ما هذا الرجلُ الذي بُعِثَ فيكم؟ فيقولُ: هو رسولُ الله ﷺ. فيقولان له: وما عِلمُك؟ فيقولُ: قرأت كتابَ الله فآمنتُ به وصدَّقتُ، فينادي منادٍ من السماءِ: أن صدقَ عَبدي؛ فأفرِشوه من الجنةِ، وألبِسوه من الجنةِ، وافتحوا له بابًا إلى الجنةِ. قال: فيَأتيه من رَوحِها وطيبِها، ويُفسَح له في قبرِه مدَّ البَصرِ»[١].

٥- أن التوحيدَ هو أثقلُ شيءٍ في الميزانِ:

لحديثِ ابنِ عمرَ رضي الله عنهما أن النبيَّ ﷺ قال: «إن نبيَّ الله نوحًا ﷺ لَمَّا حضرَتهُ الوفاةُ قال لابنِه: إني قاصٌّ عليك الوصيةَ؛ آمُرُك باثنتين وأنهاكَ عن اثنَتَين:

آمُرُك بلا إله إلَّا الله، فإن السمواتِ السبعَ والأرضينَ السبعَ لو وُضِعَت في كفةٍ، ووُضِعَت لا إله إلا الله في كفةٍ، رَجَحَتْ بهن لا إله إلَّا الله، ولو أن السمواتِ السبعَ والأَرضينَ السبعَ كنَّ حَلْقةً مبهمةً قَصَمَتْهُن لا إله إلَّا الله، وسُبحان الله وبِحمدِه، فإنَّها صلاةُ كلِّ شيءٍ، وبها يُرزَقُ الخلقُ.

وأنهاك عن الشِّركِ والكِبرِ»[٢].

٦- أن التوحيدَ يُضاعِفُ الأعمالَ والأقوالَ بغيرِ حَصرٍ:

كما في حديثِ صاحِب البطاقةِ الذي يُنشر له تسعة وتسعون سجلًّا من الذنوبِ، كل سجلٍّ يبلُغ مد البصرِ، فيقولُ الله له: «أتُنكرُ من هذا شيئًا؟ أظَلَمَك كَتَبَتي

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٥٣) وأحمد في المسند (١٨٥٣٤).

(٢) أخرجه أحمد (٦٥٨٣).

الحافِظون؟» فيقولُ: لا يا ربِّ. فيقول الله له: «أَفَلَكَ عُذرٌ؟» فيقول: لا يا رَبِّ. فيقول الله: «بلى إن لك عندَنا حسنةً، وإنه لا ظُلمَ عليك اليومَ، فتخرج بطاقةٌ فيها: أشهد أن لا إله إلَّا الله، وأن محمدًا عبدُه ورسولُه، فيقول: احْضُر وزنَك. فيقولُ العبد: يا رب ما هذه البطاقةُ مع هذه السجلاتِ؟ فيقال: «فإنَّك لا تُظلَم»، فتوضَعُ السجلات في كفةٍ، والبطاقةُ في كفةٍ، فتطيشُ السجلات، وتثقلُ البطاقة، ولا يثقل مع اسمِ الله تعالى شيءٌ[1].

٧- التوحيدُ من أعظمِ أسبابِ دخولِ الجنة:

لحديثِ عمرَ بنِ الخطابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: **«يا ابنَ الخطابِ! اذهَب فنادِ في الناسِ: أنه لا يَدخُل الجنةَ إلَّا المؤمنون»**[2].

- وعن معاذِ بن جبلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رَسولُ الله ﷺ: **«من كان آخرُ كلامِه: لا إله إلَّا الله، دَخلَ الجنةَ»**[3].

- وعن ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«من ماتَ لا يشركُ بالله شيئًا دخل الجنة»**[4]، ومن حديثِ أبي هريرة - وفيه قصةٌ - أن النبيَّ ﷺ أمر بلالًا فنادى بالناس: **«إنه لا يَدخُل الجنةَ إلا نفسٌ مُسلمةٌ»**[5].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٣٩) وابن ماجه (٤٣٠٠) وأحمد (٦٩٩٤) وصححه الألباني.

(٢) رواه مسلم (١٨٢).

(٣) أخرجه أحمد (٢٢١٢٧) وأبو داود (٣١١٦) وصححه الألباني.

(٤) أخرجه مسلم (١٥٢).

(٥) أخرجه البخاري (٣٠٦٢) ومسلم (١١١).

شُروطُ كلمةِ التَّوحيدِ «لَا إلَه إلاَّ الله مُحمدٌ رَسولُ الله»

إن التوحيدَ لا يتحقق بمجردِ النطق بالشهادتين: لا إله إلا الله، محمدٌ رسول الله، مع الجهل بمعناها وما تَقتَضيه من البراءةِ من الشركِ وإخلاصِ القول والعملِ.

وإنما يتحققُ التوحيدُ بتحقيق معنى الشهادتين نفيًا وإثباتًا، فلا بد من نفي الألوهيةِ عن غير الله تعالى وإثباتِها لله وحده لا شريكَ له.

فمن قال: «لا إله إلَّا الله» وهو يَعبُد حجرًا أو بشرًا أو صنمًا أو قبرًا، فقد ناقَض فعلُه قولَه، ودلَّ ذلك على كذبِه في ادعاء التوحيدِ؛ لأن الموحد لا يكون مشركًا؛ ولذلك قال رسولُ الله ﷺ: **«من قالَ: لا إله إلَّا الله، وكَفرَ بما يُعبَدُ من دونِ الله، حُرِّم دمُه ومالُه، وحسابُه على الله»**[1].

فمعنى لا إله إلَّا الله أنه لا مَعبودَ بحقٍّ إلا الله، فهو وحدَه سبحانه المستحقُّ للعبادة.

قال الإمامُ ابن رجبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وتَحقيقُ هذا المعنى وإيضاحُه أن قول العبد: لا إله إلا الله. يقتضي أن لا إله له غيرُ الله، والإله هو الذي يُطاع فلا يُعصى هيبةً له وإجلالًا، ومحبةً وخوفًا ورجاءً، وتوكلًا عليه وسؤالًا منه ودعاءً له، ولا يصلحُ ذلك كلُّه إلا لله عَزَّ وَجَلَّ فمن أشركَ مخلوقًا في شيءٍ من هذه الأمور التي هي من خصائصِ الألوهية كان ذلك قدحًا في إخلاصِه في قولِ: لا إله إلا الله. ونقضًا في توحيدِه، وكان فيه من عبوديةِ المخلوقِ بحسبِ ما فيه من ذلك»[2].

---

(١) رواه مسلم (٢٣).

(٢) كلمة الإخلاص وتحقيق معناها ص (٢٤).

فتضمَّنت هذه الكلمةُ العظيمة أن ما سوى الله تعالى لا يستحِقُّ العبادة؛ لأنه مخلوقٌ مربوبٌ لا يملك لنفسِه -فضلًا عن غيره- نفعًا ولا ضرًّا، وأن عبادة ما سوى الله باطلةٌ، وأن صاحبَها مستحقٌّ للذمِّ والوعيدِ الشديد يومَ القيامة.

ولقد كان المشركون الأوائلُ أعلمَ بمعنى الشهادتين من كثيرٍ من المعاصرين؛ ولذلك لما قال لهم رسولُ الله ﷺ: «قولوا: لا إله إلا الله»؛ أعرَضوا وقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾[1] [ص: ٥] ففهِموا أن هذه الكلمةَ تبطلُ عبادةَ الأصنام، وتجعلُ العبادة لله وحدَه لا شريكَ له.

وأما كثيرٌ من المعاصرين، فلِجَهلِهم بمعنى لا إله إلا الله، وبمعنى العبادةِ، يَصرفون أنواعَ العبادة لغيرِ الله، ويظنون أن قولَهم: لا إله إلا الله. يَنفَعُهم وهم على هذا الحالِ.

وقد ذكر العلماءُ لكلمةِ التوحيد شروطًا لا تَنفَعُ صاحبها إلا بها، وقد استَخلَصوا هذه الشروطَ من نصوص الكتابِ والسنةِ وهي:

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٨٧١٦، ١١٣٧٢) وأحمد في المسند (٢٠٠٨، ٣٤١٩).

شروط لا إله إلَّا الله

الشرط الأول	العِلمُ المنافي للجهلِ	لقولِه تعالَى: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩] - وقولِ النبيِّ ﷺ: «**من ماتَ وهو يعلمُ أنه لا إله إلَّا الله دخلَ الجنةَ**» [مسلم (٣٦)]
الشرط الثاني	اليقينُ المنافي للشكِّ	- لقولِه تعالَى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾ [الحجرات: ١٥] - وقولِ النبيِّ ﷺ: «**أشهدُ أن لا إله إلَّا الله، وأني رَسولُ الله، لا يلقى اللهَ بهما عبدٌ غيرُ شاكٍّ إلا دخلَ الجنةَ**» [رواه مسلم (٢٧)]
الشرط الثالث	القبولُ المنافي للردِّ	- لقولِه تعالَى: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [الصافات: ٣٥]، وقالَ تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء: ٦٥].
الشرط الرابع	الانقيادُ المنافي للتَّركِ	لقولِه تعالَى: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٣١﴾ ﴾ [البقرة: ١٣١].
الشرط الخامس	الصدقُ المنافي للكذبِ	- لقولِه تعالَى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [المائدة: ١١٩] - ولقولِ النبيِّ ﷺ: «**ما من أحدٍ يَشهدُ أن لا إله إلَّا الله صدقًا من قَلبِه، إلا حرَّمهُ اللهُ على النارِ**» [البخاري (١٢٨)]

الشرط السادس	الإخلاص المنافي للشِّركِ	- لقولِه تعالَى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ ﴾ [البينة: ٥] - وقولِه: ﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾ [الزمر: ٣]. - وقولِه ﷺ: «**يقولُ الله تعالى: أنا أغنى الشُّركاءِ عن الشركِ، من عَمِلَ عملًا أشرك فيه معي غيري تركتُه وشركَه**» [رواه مسلم (٢٩٨٥)]. وقولِه ﷺ: «**أسعدُ الناسِ بشَفاعتي من قالَ: لا إله إلَّا الله. خالصًا من قَلبِه**» [رواه البخاري (٩٩)]
الشرط السابع	المحبة المنافية للبغض	- لقولِه تعالَى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾ [المجادلة: ٢٢]. - ولحديثِ عائشةَ رضي الله عنها أن النبيَّ ﷺ بعثَ رجلًا على سريةٍ، وكان يَقرأُ لأصحابِه في صلاتِهم فيَختِم بـ«قل هو الله أحد»، فذَكروا ذلك للنبيِّ ﷺ فقال: «**سَلوه: لأيِّ شيءٍ يصنَعُ ذلك؟**» فسألوه فقالَ: لأنها صفةُ الرحمنِ، وأنا أحبُّ أن أقرأ بها. فقالَ النبيُّ ﷺ: «**أخبِروه أن الله يُحبُّه**» [البخاري (٧٣٧٥)]، وحديثِ: «**لا يؤمِنُ أحدُكم حتى أكونَ أحبَّ إليه من ولدِه ووالِدِه والناسِ أجمعين**».
الشرط الثامن	الكفر بما يعبد من دون الله	لقولِه تعالَى: ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. وقولِه ﷺ: «**من قال: لا إله إلَّا الله، وكفرَ بما يُعبَد من دونِ الله حَرُمَ دمُه ومالُه**» [رواه مسلم (٢٣)].

الإسلامُ

الإسلامُ: هو دين التوحيدِ، فهو الاستسلامُ لله بالتوحيد، والانقيادُ له بالطاعة، والبراءةُ من الشرك وأهله..

قال تعالى: ﴿ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ ﴾ [الزمر: ٥٤].

وقال تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ [البقرة: ١١٢].

وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ۗ قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٤﴾ ﴾ [الأنعام: ١٤].

والإسلامُ بهذا المعنى هو دينُ الرسلِ جميعًا كما قال سبحانه: ﴿ قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾ [آل عمران: ٨٤].

وقد جعلَ النبيُّ ﷺ أعظمَ أركان الإسلامِ الشهادتين؛ وهما شعارُ التوحيد، وعنوان الملةِ، فمن حققهما فقد حقَّق التوحيدَ، وكان من أهلِ ملة إبراهيم، ومن لم يحقِّقهُما فقد خابَ وخسرَ، وخالَفَ قولُه فعلَه.

ففي حديثِ جبريل الطويل حينما سأل النبيَّ ﷺ عن الإسلامِ قال النبيُّ ﷺ: **«الإسلامُ أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسولُ الله، وتقيمَ الصلاةَ، وتؤتيَ الزكاةَ، وتصومَ رمضانَ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلًا»**[1].

---

(١) أخرجه مسلم (٨).

وجعل النبيُّ ﷺ أركان الإسلام حمايةً لجناب هذا التوحيدِ، ودليلًا على صدق مدعيه، فمن مقتضى «لا إله إلا الله» قبول تشريعِ الله في العبادات والمعاملاتِ والأحكامِ الشرعية التي أنزلها الله ﷻ للحكمِ بين الناس.

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والتصديقُ بلا إله إلا الله، يقتضي الإذعانَ والإقرارَ بحقوقِها، وهي شرائع الإسلامِ التي هي تَفصيلُ هذه الكلمة، بالتصديق بجميع أخبارِه، وامتثال أوامره، واجتنابِ نواهيه، هو تفصيلُ لا إله إلا الله، فالمصدق بها على الحقيقةِ هو الذي يأتي بذلك كله، وكذلك لم تحصلُ عصمة المال والدمِ على الإطلاقِ إلا بها وبالقيام بحقِّها، وكذلك لا تحصل النجاة من العذابِ على الإطلاق إلا بها وبحقها، فالعقوبة في الدنيا والآخرةِ على تركِها أو تركِ حقِّها»(١).

(١) التبيان في أقسام القرآن ص (٥٩).

الإيمانُ

والإيمانُ في اللغةِ هو التصديق والإقرارُ.

وفي الشرع له معنيان:

المعنى الأولُ: إذا ذُكر مفردًا غير مقترن بذكر الإسلامِ، فحينئذٍ يُراد به الدين كلِّه؛ الاعتقادات والأقوال والأعمال، دليلُ ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأنفال: ٢، ٣].

وقولُ النبي ﷺ: «**الإيمانُ بضعٌ وستون -أو بضعٌ وسبعون- شعبةً، فأفضلُها قولُ: لا إله إلا الله. وأدناها إماطةُ الأذى عن الطريقِ، والحياءُ شعبةٌ من الإيمانِ**»(١).

فجعل جميعَ شرائع الإسلامِ من الإيمان.

والمعنى الثاني: أن يُطلق الإيمان مقرونًا بالإسلامِ وحينئذٍ يفسَّر بالاعتقادات الباطنة، كما في حديثِ جبريل لَمَّا سأل النبيَّ ﷺ عن الإيمان فقال: «**أن تُؤمنَ بالله، وملائِكتِه، وكُتبِه، ورسلِه، واليومِ الآخر، وتؤمِنَ بالقَدرِ؛ خيرِه، وشرِه**»(٢)، وهذه الأركان الستةُ، تدل على ثبات شجرةِ التوحيد في القلبِ، فالإيمان بالله يتضمَّنُ الإيمانَ بوجوده، وبربوبيته، وبألوهيتِه، وبأسمائه، وصفاتِه، وهذا هو التوحيدُ، والإيمان بالملائكةِ يتضمَّن الإيمانَ بأنهم عبادٌ لله، يفعلون ما يؤمرون، وأنه لا تَجوزُ عبادَتُهم.

---

(١) أخرجه البخاري (٩) ومسلم (٣٥) واللفظ له.

(٢) أخرجه مسلم (٨).

والإيمان بالرسلِ يتضمَّن الإيمانَ بما جاؤوا به من التوحيدِ، وإخلاص العبادة لله، وترك الغلوِّ فيهم.

والإيمان بالكتبِ يتضمَّن بأن نزولها من عند الله حقًّا، وأنها اتَّفَقت جميعًا على بيان التوحيدِ، والأمر به، والنهي عن الشرك كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾﴾ [المائدة: ١١٦، ١١٧].

ويتضمَّن الإيمان بالكتبِ أيضًا: الإيمانَ بما صح من أخبارِها، مما صح نقله عنا في شرعِنا، وأن جميعها منسوخةٌ بالقرآن العظيمِ.

وأما الإيمان باليومِ الآخر فيتضمَّن التصديقَ بكل ما أخبرَ الله تعالى به ورسولُه ﷺ من أخبار الغيبِ التي تحدث بعد الموتِ كالبعث، والحسابِ، والجزاء، والجنة، والنارِ، وغير ذلك.

والإيمان بالقَدَرِ يتضمن أن الله تعالى يعلمُ ما كان، وما يكون، وأنه كَتَبَ ذلك في اللوحِ المحفوظ، وأن جميعَ الكائنات لا تكون إلا بمشيئتِه، وأنها مخلوقةٌ تجري عليها أحكامه، وما قَدَّرهُ لها تبارك وتعالى.

والإيمان عند أهلِ السنة قولٌ وعَملٌ واعتقادٌ.

قول القلبِ: وهو التصديقُ بأنه لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسولُ الله، وأن ما جاء به النبيُّ ﷺ من عند ربِّه هو الحق.

وعملُ القلبِ: حبُّ الله ونبيِّه ﷺ ودين الإسلامِ، وحبُّ ما يحبُّه الله ورسولُه، والإخلاصُ له في عبادته.

واعتقادُ القلبِ: بما تضمنه قولُ وعَملُ القلبِ.

ثم قولُ اللسانِ، ثم عَملُ الجَوارحِ.

- فمن صدَّقَ بقلبِه وتمكن من النطقِ بلسانه فلم ينطِق فليس بمؤمِنٍ.

- ومن صدَّقَ بقلبِه، ونطق بلسانِه، وتمكن من العَملِ الذي اختُصَّت به شريعةُ محمد ﷺ فلم يَعمَل فليس بمؤمِنٍ.

- ومن أرادَ النُّطقَ أو العملَ فلم يتمكَّن فقد قال تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

- والإيمانُ يَزيدُ وينقصُ ويزولُ، يزيد بالطاعةِ وينقُص بالمعصيةِ، ولا يزولُ إلا بالكفرِ والشرك.

قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ ﴾(١) [الفتح: ٤].

---

(١) انظر: فصول في العقيدة للشيخ عبد العزيز الطريفي ص (٢٥- ٢٩).

الشركُ

ذَكَرنا أن من نواقضِ التوحيد: عدم الكفر بما يُعبدُ من دونِ الله، كما قال سبحانه: ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. فالشركُ الأكبرُ ناقض من نواقضِ التوحيدِ.

وقد جاء في القرآن تحريمُ الشرك والنهي عنه وأنه يوجبُ حبوطَ العمل والهلاكَ في جهنم قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [الأنعام: ٨٨].

وقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨].

وقال: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾﴾ [المائدة: ٧٢].

والشرك نوعان:

- **النوعُ الأول: الشركُ الأكبرُ**

وهو اتخاذُ العبد ندًّا أو شريكًا لله يسوِّيه به في ربوبيته أو ألوهيته أو أسمائِه وصفاته.

قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقال: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء ٩٧، ٩٨]، مع أنهم يُقرون بأن الله هو الخالقُ الرازق المحيي المميت، وأن آلهتهم لا تخلُقُ ولا ترزق ولا تحيي ولا تُميت، وإنما كانت هذه التسوية في المحبةِ والتعظيم والعبادةِ كما هو حالُ أكثر المشركين، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا

لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣]، ثم شهد عليهم بالكذبِ والكفرِ، وأخبر أنه لا يَهديهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣]، فهذا هو الشرك الذي لا يغفرُه الله ﷻ إذا مات عليه صاحبُه، ولم يتب منه، وهو يحبطُ جميعَ أعمال صاحِبه، وصاحبه خارجٌ عن ملة الإسلام، لا يقبلُ الله منه عملًا، وهو خالد مخلَّد في النارِ، وتطبق عليه في الدنيا أحكامُ الكفار والمشركين، والمرتدين إذا كان مسلمًا قبل وقوعِ الشرك منه؛ فلا يتزوج بمسلمةٍ، ولا يرثُ مسلمًا، وإذا مات لا يغسَّل، ولا يُكفَّن، ولا يُصلى عليه، ولا يُدفن في مقابرِ المسلمين.

قال تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ [النساء: ٤٨]، وقد جاءت الأحاديثُ النبوية مُحذرةً من الشرك، مبينةً مصيرَ المشركين كما في حديثِ جابرٍ رضي الله عنه أن رسولَ الله ﷺ قال: **«من لَقِيَ الله لا يُشرِك به شيئًا دخلَ الجنةَ، ومن لقِيَه يُشرِك به شيئًا دَخلَ النارَ»**[1].

ومِن حديثِ ابن مسعودٍ أن النبيَّ ﷺ قال: **«من مات يُشرِك بالله شيئًا دَخلَ النارَ»**[2]، وهذا يتناولُ نوعَي الشركِ الأكبرِ والأصغرِ.

وبين النبيُّ ﷺ أن المشرك مهما عملَ من أعمالٍ صالحةٍ في الدنيا فإنه لا أجرَ له في الآخرةِ؛ لأن عملَهُ هذا لم يُرِد به وجهَ الله، ولم يقم على أساسٍ من التوحيدِ لله والإخلاصِ له؛ ولذلك لما قالت عائِشةُ للنبيِّ ﷺ: يا رسولَ الله! ابن جدعان كان في الجاهليةِ يَصِلُ الرحم، ويُطعمُ المساكين، فهل ذلك نافعُه؟ قال: **«لا يَنفَعُه؛ إنه لم يقُل يومًا: ربِّ اغفر لي خطيئتي يومَ الدين»**[3].

---

(١) رواه مسلم (٩٣).

(٢) رواه البخاري (١٢٣٨) ومسلم (٩٢).

(٣) رواه مسلم (٢١٤).

فالعملُ لا يُقبلُ إلا بشرطين:

۞ **الأول:** توحيدُ الله، والإخلاصُ له.

۞ **الثاني:** أن يكون على هَديِ النبيِّ ﷺ موافقًا لسنته، والمشركون الذين بعث الله الرسلَ إليهم كانوا مُقرِّين بأن الله هو الخالِقُ الرازق المحيي المميت كما قال سبحانه: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزخرف: ٨٧].

وقال: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٩].

وقال: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [يونس: ٣١].

إلا أن هؤلاء أنكروا تَفرُّدَ الله ﷻ بالعبادةِ، فعبدوا مع الله آلهة أخرى، وأشركوا معه سواه، واتَّخذوا معه أندادًا؛ ولذلك قالوا: ﴿أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ﴾ [الأعراف: ٧٠].

فأرسلَ الله الرسلَ تأمر بتركِ عبادةِ كلِّ ما سواه، وتبين أن هذا الاعتقادَ الذي يعتقدونه في الأندادِ باطلٌ، وأن التقرب إليهم باطلٌ، وأن ذلك لا يكون إلا لله وحده، وهذا هو توحيدُ العبادةِ الذي أنكره المشركون، والذي دَعَتهُم إليه الرسل من أولهم وهو نوحٌ عليه السلام إلى آخرِهم وهو محمدٌ ﷺ، كلُّ الرسلِ جاؤوا بالدعوة إلى هذا التوحيدِ كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦]، «وإفرادُ الله تعالى بتوحيد العبادةِ لا يتم إلا بأن يكون الدعاءُ كلُّه له، والنداءُ في الشدائد والرخاءِ لا يكون إلا لله وحده، والاستعانةُ

بالله وحده، واللُّجأُ إلى الله، والنذرُ والنحرُ له تعالى، وجميع أنواع العبادات: من الخضوعِ والقيامِ تذللًا لله تعالى، والركوعِ والسجود والطواف والتجرد عن الثياب، والحلق والتقصيرِ كله لا يكون إلا لله ﷻ، ومن فَعلَ شيئًا من ذلك لمخلوقٍ حي أو ميتٍ أو جمادٍ أو غيره فقد أشرك في العبادةِ، وصار من تُفعَلُ له هذه الأمورُ إلهًا لعابديهِ، سواء كان ملكًا أو نبيًا أو وليًا أو شجرًا أو قبرًا أو جنيًا أو حيًا أو ميتًا، وصار العابدُ بهذه العبادةِ -أي: بأي نوع منها- عابدًا لذلك المخلوقِ مشركًا بالله، وإن أقرَّ بالله وعبدَه، فإن إقرارَ المشركين بالله وتقربَهم إليه لم يُخرِجهم عن الشركِ»[(١)].

---

(١) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد ص (٢٩، ٣٠).

من أنواعِ الشرك الأكبرِ

١ - دعاءُ غيرِ الله ﷻ:

لقولِه تَعالَى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ۝١٨﴾ [الجن: ١٨].

وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ۝٦٢﴾ [الحج: ٦٢].

ولحديثِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه أن النبيَّ ﷺ قال: «**من ماتَ وهو يَدعو من دونِ الله ندًّا دخلَ النارَ**»(١) ويَستوي في ذلك من يَدعو صنمًا أو قبرًا أو ميتًا أو نبيًّا أو وليًّا أو رجلًا صالحًا، وهؤلاء سوف يتبرؤون من عابِديهم يوم القيامةِ، ولن يَنفَعوهم بشيء كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوٓا۟ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ ۝٣٧﴾ [الأعراف: ٣٧].

وقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُمْ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ۚ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَهْتَدُونَ ۝٦٤﴾ [القصص: ٦٤].

ويدلُّ على إخلاصِ الدعاء لله ﷻ قولُه ﷺ لابن عباس: «**إذا سَألتَ فاسأل الله، وإذا استَعَنت فاستَعِن بالله**»(٢).

فالواجِبُ على المكلف أن يُخلِصَ الدعاءَ لله ﷻ، ولا يدعو غيرَه؛ لأن: «الدعاءَ هو العبادةُ»(٣) كما أخبر الصادقُ المصدوقُ ﷺ، ودعاء غيرِ الله ﷻ مناقضٌ لقولِه

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٩٧). وأبو داود (١٤٧٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٥١٦) وقال: حسن صحيح وأحمد في المسند (٢٧٦٣).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٦٩) وقال: حسن صحيح، وأبو داود (١٤٧٩)، وابن ماجه (٣٨٢٨).

تعالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]، ومخالفٌ لقولِه تعالَى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ۝١٨﴾ [الجن: ١٨]، وقوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٠٦﴾ [يونس: ١٠٦]، فالله تعالى وحده هو الذي يُجيبُ المضطَرَّ، ويكشفُ الضرَّ، ويشفي السقيمَ، ويجبر الكسيرَ، ويقيل العثرات، ويغفرُ الزلات: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٦٢﴾ [النمل: ٦٢]، والله سبحانه وتعالى أقربُ إلينا من أيِّ أحدٍ، فلماذا نترُك دعاءَ القريب المجيبِ ونلجأَ إلى من لا يَملِك لنفسِه نفعًا ولا ضرًّا: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِى وَلْيُؤْمِنُوا بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ۝١٨٦﴾ [البقرة: ١٨٦]؟!

٢- ادعاءُ علمِ الغَيبِ:

وهذا أيضًا من صورِ الشركِ الأكبرِ؛ لأنه ادعاء شيءٍ من خصائص الربِّ تبارك وتعالى، كما قال سبحانه: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ۝٦٥﴾ [النمل: ٦٥].

فالله تعالى هو المنفردُ بعلم غيب السمواتِ والأرض، لا يعلمُ ذلك لا مَلكٌ مقرب ولا نبيٌّ مرسل؛ ولذلك أمرَ الله نبيَّه ﷺ أن يقول: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝١٨٨﴾ [الأعراف: ١٨٨]، فإذا كان هذا حالَ نبيِّنا محمدٍ ﷺ، فكيف بحالِ غيره من البشرِ؟

وعن ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مفاتيحُ الغيبِ خمسٌ لا يَعلَمها إلا الله: لا يعلَمُ ما تَغيضُ الأرحامُ إلا الله، ولا يعلَمُ ما في غدٍ إلا الله، ولا يعلَمُ متى يأتي المطرُ أحدٌ**

إلا الله، ولا تَدري نفسٌ بأيِّ أرضٍ تموت إلا الله، ولا يعلَمُ متى تقومُ الساعة إلا الله»[1].

وقد استشكلَ هذا الحديثُ على بعض الناسِ بدعوى أن العلمَ الحديث استطاعَ تحديد وقت نزول المطرِ وتحديد نوع الجنينِ بالأشعة المعروفة، وقد تناولَت اللجنةُ الدائمةُ للبحوث والإفتاءِ هذا الموضوع، وقالت:

«أولًا: توقعات أهلِ الأرصادِ الجوية لا تخرج عن الحدسِ والظنِّ، والجميع يعلمُ عدم وقوعِ كثير مما يتوقعونه، فهم يستَدِلون بما يرونه من طبقاتِ الجو، مع النظرِ في الأحوالِ الأرضية، ويتوقعون وقوعَ كذا وكذا، وقد يقعُ وقد لا يقعُ، وليس هذا من علمِ الغيبِ الذي استأثر الله به؛ ولذا فإن الشخصَ إذا رأى شيئًا في الأفق وتوقَّع منه حصول شيءٍ كالرياح أو غيرِها فلا يعتبرُ هذا من علم الغيبِ؛ لأنه استدلَّ بهذه الظواهِرِ التي أطلعها الله للناس على قُربِ وقوعِ الأشياء....

وقد اختص الله سبحانه أيضًا بعلمِ ما في الأرحامِ تَفصيلًا من جهة تخلُّقِه وعدم تخلُّقه، ونموِّه وبقائه لتمامِ مدته، وسقوطِه قبلها حيًّا أو ميتًا، وسلامتِه، وما قد يطرأُ عليه من آفات دون أن يكسبَ علمه بذلك من غيرِه، أو يتوقَّف على أسبابٍ، فإن مقدِّر الأسبابِ وموجِدَها عليمٌ لا يتخلف ولا يختلف عنه الواقعُ وهو الله سبحانه.

وقد يُطلِعُ المخلوقَ على شيء من أحوالِ ما في الأرحامِ من ذكورة أو أنوثة، أو سلامةٍ أو إصابة بآفةٍ، أو قرب ولادة، أو توقع سقوطِ الحمل قبل التمامِ، لكن ذلك بتوفيقٍ من الله إلى أسبابِ ذلك، من كشف بأشعةٍ لا من نفسه ولا بدون أسبابٍ، وذلك بعدما يأمُرُ الله الملك بتصويرِ الجنين، ولا يكون شاملًا لكل أحوالِ ما في الرحمِ، بل إجمالًا في بعضه، مع احتمالِ الخطأ أحيانًا.

---

(١) رواه البخاري (٧٣٧٩).

ولا تدري نفس ماذا تكسبُ غدًا من شؤون دينِها ودنياها، فهذا أيضًا مما استأثر الله بعلمِه تفصيلًا...

وجملة القول: أن عِلمَ الله من نفسِه غير مكتسبٍ من غيره، ولا متوقفٍ على أسباب وتجاربَ، وأنه يعلم ما كان، وما سيكون، وأنه لا يَشوبُ علمَه غموضٌ ولا يتخلف، وأنه عام شاملٌ لجميع الكائنات تفصيلًا؛ جليلِها ودَقيقِها، بخلاف غيرِه سبحانه، والله المستعان»[1].

٣- الذبحُ والنذرُ لغَيرِ الله:

لما تقدم بأن صرفَ شيء من أنواعِ العبادة لغير الله يكون شركًا، وهذه عبادات لا تجوزُ إلا لله سبحانه وتعالى، فمن صَرَفها لغيرِ الله فقد ارتكب الشركَ الأكبر المخرجَ من ملة الإسلام؛ لقولِه تعالَى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾ [النساء: ٤٨].

وقد وردت بعضُ الأدلة الخاصةِ والعامة في تحريمِ ما سبق، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾﴾ [الكوثر: ٢]، فلما كانت الصلاةُ لا تجوزُ إلا لله، فكذلك النَّحرُ لا يجوزُ إلا لله.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣].

والنسكُ: ذبحُ القربان، وهي عبادةٌ لا تجوز إلا لله تبارك وتعالى لا شريكَ له.

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٢٤٠- ٢٤٤).

وقال النبيُّ ﷺ: «**لَعنَ الله من ذَبحَ لغَيرِ الله**»[١]، بل إن النبيَّ ﷺ نهى عن النَّذرِ لله في مكانٍ يُذبَحُ فيه لغيرِ الله، فعن ثابتِ بن الضحاكِ رضي الله عنه قال: نَذرَ رجلٌ أن ينحرَ إبلًا ببُوانة[٢]، فسأل النبيَّ ﷺ فقال: «**هل كان فيها وثنٌ من أوثانِ الجاهليةِ يُعبَدُ؟**» قالوا: لا. قال: «**فهل كان فيها عيدٌ من أَعيادِهم؟**» قالوا: لا. فقالَ رَسولُ الله ﷺ: «**أوفِ بنذرِك، فإنه لا وَفاءَ لنذرٍ في معصيةِ الله، ولا فيما لا يَملِك ابنُ آدم**»[٣]، وفي هذا الحديثِ المنع من الوفاءِ بالنذرِ لله بأماكنِ الشرك وأعيادِ الجاهلية ولو بعد زوالها، فكيف لو كان النذرُ بنفسِه شركًا من أعمالِ الجاهلية كالنذرِ لغَيرِ الله؟!

وعن عائشةَ رضي الله عنها أن النبيَّ ﷺ قال: «**من نَذرَ أن يُطيعَ الله فليُطِعهُ، ومن نَذرَ أن يَعصِيَ الله فلا يَعصِه**»[٤].

فمِن شَرطِ النذرِ أن يكون طاعةً، وأن يكون مما يطيقُه العبد، وأن يكون فيما يملك، وأن لا يكون في موضع كان يعبد فيه غير الله، أو ذريعةً إلى عبادة غير الله، ولمن كان معلَّقًا بحصولِ شيءٍ فلا يعتقد الناذرُ تأثير النذرِ في حصوله[٥].

وقال الشيخُ ابن عثيمين رحمه الله في بيان سببِ تَحريمِ الذبحِ والنذرِ لغيرِ الله وأنه شرك: «كلٌّ من الذبحِ والنذر يصاحبهُما تعظيمُ المخلوقِ كتعظيمِ الله عز وجل، وهذا شركٌ، قال تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

---

(١) رواه مسلم (١٩٧٨).

(٢) موضع بأسفل مكة.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٣١٣)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٩٧١٣).

(٤) أخرجه البخاري (٦٦٩٦، ٦٧٠٠).

(٥) انظر مختصر معارج القبول ص (١٣٦).

وقال: ﴿ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨].

وقال الشيخ سليمان آل الشيخ: «النذرُ لغيرِ الله كالنذرِ لإبراهيمَ الخليلِ، أو محمدٍ النبيِّ الأميِّ ﷺ، أو ابن عباس رضي الله عنهما، أو الشيخِ عبد القادرِ، أو الخضر، أو لملكٍ من الملائكةِ، أو جني، أو شجرةٍ، فلا خلاف بين من يعتد به من علماءِ المسلمين أنه من الشرك الاعتقاديِّ؛ لأن الناذر لم ينذر هذا النذرَ الذي لغيرِ الله، إلا لاعتقاده في المنذورِ له أنه يضر وينفعُ، ويعطي ويمنع؛ إما بطَبعِه، وإما بقوةِ السببيةِ فيه، ويجلبُ الخير والبركةَ، ويدفعُ الشرَّ والعسرةَ.

والدليلُ على اعتقاد هؤلاء الناذرين وشركِهم: حكيهم وقولهم: إنهم قد وَقَعوا في شدائِدَ عظيمةٍ، فنذروا نذرًا لفلانٍ وفلانٍ أصحاب القبورِ من الأنبياء والمشايخ وللغارِ الفلاني والشجرة الفلانية، فانكشفت شدائدُهم، واستراحت خواطِرُهم.

ويقول أحدُهم: مرضتُ فنذرتُ للشيخ الفلاني فشفاني وعافاني... وقد قامَ بنفوسِهم أن هذه النذورَ هي السبب في حصولِ مطلوبِهم، ودفع مرهوبهم.

ومن تأمل القرآن وسنةَ المبعوث به ونظرَ أحوالَ السلف الصالحِ علم أن هذا النذرَ نظير ما جعله المشركون لآلهتهم في قولِه تعالى: ﴿هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٦]، وقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ۗ تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [النحل: ٥٦] حذو القُذَّةِ بالقذةِ، واعتقادُ هؤلاء في المنذورِ له أعظم من اعتقادِ أولئك في المجعولِ له»[1].

(١) التوضيح عن توحيد الخلاق ص (٢٨٢، ٢٨٣).

وقد فرق الشيخُ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين النذرِ لغيرِ الله ونذر المعصيةِ فقال: «النذرُ لغيرِ الله مثل أن يقول: لفلانٍ عليَّ نذر، أو لهذا القبرِ عليَّ نذر، أو لجبريل عليَّ نذر. يريد بذلك التقربَ إليهم، وما أشبه ذلك.

والفرق بينه وبين نذرِ المعصية: أن النذرَ لغير الله ليسَ لله أصلًا، ونذرُ المعصية لله، ولكنه على معصيةٍ من معاصيه، مثل أن يقول: لله عليَّ أن أفعل كذا وكذا من معاصي الله. فيكون النذرُ لله، والمنذورُ معصيةً...

وحكم النذر لغيرِ الله شركٌ؛ لأنه عبادة للمنذور له، وإذا كان عبادةً فقد صَرَفها لغيرِ الله، فيكون مشركًا.

وهذا النذرُ لغير الله لا ينعَقِد إطلاقًا، ولا تجب فيه كفارةٌ، بل هو شركٌ تجب التوبةُ منه، كالحَلفِ بغير الله، فلا ينعَقِدُ، وليس فيه كفارةٌ.

وأما نذر المعصية فينعقِدُ، لكن لا يجوزُ الوفاء به، وعليه كفارةُ يمين، كالحلف بالله على المحرَّم ينعقد وفيه كفارةٌ»[1].

٤- الاستعاذةُ والاستغاثةُ بغيرِ الله فيما لا يَقدِرُ عليه إلا الله:

الاستعاذةُ والاستغاثةُ بغيرِ الله فيما لا يقدرُ عليه إلا الله عبادتان لا يَجوزُ صرفهما إلا لله تبارك وتعالى.

فالاستعاذةُ: تعني الالتجاءَ والاعتصامَ.

والاستغاثةُ: هي طلبُ الغَوثِ، وهو إزالةُ الشدةِ.

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد ص (١٥٩).

وقد بين الله ﷻ أن هاتين العبادَتينِ من حقوقِ الله تعالى على عبادِه، قال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٣٦﴾ [فصلت: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنۡ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ ٩٧ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحۡضُرُونِ ٩٨﴾ [المؤمنون: ٩٧، ٩٨].

وذكر تعالى من حالِ الصحابةِ يومَ بدرٍ فقال: ﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلۡفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُرۡدِفِينَ ٩﴾ [الأنفال: ٩]، فمن صرف شيئًا من هذه العباداتِ لغيرِ الله فقد جعله شريكًا لله في عبادته، ونازعَ الربَّ في إلهيته، كما أن من صلى لله وصلى لغيرِه يكون عابدًا لغيرِ الله.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**قال الله تبارك وتعالى: أنا أغنى الشُّركاءِ عن الشركِ، من عَملَ عملًا أشركَ فيه معي غيري تَركتُه وشركَه**»[1].

قال الشيخُ عبد الرحمن بنُ حسن: وقد أجمعَ العلماءُ أنه لا يجوزُ الاستعاذة بغيرِ الله.

وقال مُلَّا علي قاري الحنفي: لا تجوزُ الاستعاذة بالجنِّ، فقد ذم الله الكافرين على ذلك، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٞ مِّنَ ٱلۡإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٖ مِّنَ ٱلۡجِنِّ فَزَادُوهُمۡ رَهَقٗا ٦﴾ [الجن: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ قَدِ ٱسۡتَكۡثَرۡتُم مِّنَ ٱلۡإِنسِۖ وَقَالَ أَوۡلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلۡإِنسِ رَبَّنَا ٱسۡتَمۡتَعَ بَعۡضُنَا بِبَعۡضٖ وَبَلَغۡنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِيٓ أَجَّلۡتَ لَنَاۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثۡوَىٰكُمۡ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٞ ١٢٨﴾ [الأنعام: ١٢٨]، فاستمتاعُ الإنسيِّ بالجني: في قضاءِ حوائِجه، وامتثالِ أوامرِه، وإخبارِه بشيء من المغيبات.

واستمتاعُ الجني بالإنسي: تعظيمُه إياه، واستعاذتُه به، وخضوعُه له»[2].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٨٥).

(٢) فتح المجيد ص (١٤٦).

ولما كانت الاستغاثة دعاءً عند الكربِ والشدةِ كان طلبها من غيرِ الله فيما لا يقدر عليه إلا الله ضربًا من الشرك؛ لأن الله ﷻ هو -وحده- الذي يَجلِبُ النفعَ ويكشفُ الضرَّ، ولهذا أنكر الله على من يدعو أحدًا من دونه ممن لا يَملِك ضرًّا ولا نفعًا كقوله: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٧٦﴾﴾ [المائدة: ٧٦].

وقال: ﴿قُلْ أَنَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَـٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الأنعام: ٧١].

فالإسلامُ الحقيقي يمنعُ صاحبَهُ من دعاءِ غيرِ الله والاستغاثة به، والتوكُّلِ عليه وتفويضِ الأمر إليه؛ لأن الله ﷻ هو الذي يَستجيبُ الدعاءَ، ويكشف البلاء، أما غيرُه فلا يملك من ذلك شيئًا كما قال سبحانه: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٤]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر: ١٣، ١٤]، وقال سبحانه: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [النمل: ٦٢].

قال الشيخ ابنُ عثيمين في تَفصيلِ مسألةِ الاستعاذةِ والاستغاثة والاستعانة بالمخلوقِ: «أما الاستعاذةُ بالمخلوقِ ففيها تَفصيلٌ، فإن كان المخلوقُ لا يقدر عليه، فهي من الشرك... ومن ذلك الاستعاذةُ بأصحاب القبور، فإنهم لا يَنفعون ولا يَضرون، فالاستعاذةُ بهم شركٌ أكبرُ، سواء كان عند قبورِهم أم بعيدًا عنهم.

أما الاستعاذةُ بمخلوقٍ فيما يقدرُ عليه، فهي جائزة وهو مقتضى الأحاديثِ الواردة في صحيح مسلم لَمَّا ذَكَرَ النبيُّ ﷺ الفتن قال: «**فمَن وَجدَ من ذلك ملجأً أو معاذًا فليَعُذ به**»[1]، وكذلك قصة المرأة التي عاذَت بأمِّ سلمة، والغلام الذي عاذَ بالنبيِّ ﷺ، وكذلك في قصة الذين يَستعيذون بالحَرَمِ والكعبةِ، وما أشبه ذلك.

وهذا هو مقتضى النظرِ؛ فإذا اعتَرَضني قُطاعُ طريقٍ فعذت بإنسانٍ يستطيعُ أن يخلصني منهم، فلا شيءَ فيه، لكنَّ تعليقَ القلبِ بالمخلوق لاشكَّ أنه من الشركِ»[2].

وذكر الشيخُ كذلك في باب الاستغاثةِ بغير الله أنه ينبغي تَقييدُ وَصفِه بالشرك فيما لا يَقدرُ عليه المستغاثُ به، إما لكونه ميتًا، أو غائبًا، أو يكون الشيءُ مما لا يَقدِرُ على إزالته إلا الله تعالى.

فلو استغاثَ بميتٍ ليدافع عنه، أو بغائبٍ، أو بحي حاضر لينزلَ المطر، فهذا كلُّه من الشركِ.

ولو استغاث بحيٍّ حاضر فيما يقدر عليه كان جائزًا، قال الله تعالى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥].

وإذا طلبتَ من أحدٍ الغوثَ وهو قادر عليه، فإنه يجبُ عليك -تصحيحًا لتَوحيدِك- أن تعتقدَ أنه مجردُ سببٍ، وأنه لا تأثيرَ له بذاته في إزالة الشدةِ؛ لأنك ربما تعتَمِدُ عليه وتنسى خالقَ السببِ، وهذا قادحٌ في كمال التوحيدِ[3].

---

(١) رواه البخاري (٣٦٠١) ومسلم (٢٨٨٦).

(٢) القول المفيد ص (١٦٥، ١٦٦).

(٣) السابق (ص ١٦٨).

وقال الشيخُ أيضًا: الاستعانةُ بغيرِ الله جائزةٌ إذا كان المستعان ممن يمكنُه أن يعين فيما استُعينَ فيه؛ ولهذا قال النبيُّ ﷺ: «**وتُعين الرجلَ في دابته؛ فتَحملُه عليها، أو تَرفَعُ له عليها متاعَه صدقةٌ**»(١).

وأما الاستعانةُ بغيرِ الله فيما لا يقدرُ عليه إلا الله فهذا لا يَجوزُ وهو من الشركِ، قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥].

٥- عبادةُ القُبورِ:

ومن أعظمِ الشرك ما يتعلق بعبادة القبورِ، وتعظيمِها، والذبح عندها، والنذر لها، وسؤالِ أهلها الحاجات، والطوافِ حولها، والحج إليها، وشدِّ الرحال لزيارتها.

وقد انتشرت عبادة القبور في كافة بلادِ المسلمين، وتعلق الناس بها تعلقًا شديدًا، وكانت هذه القبورُ سببًا في عودة الشرك، وخفاءِ الحنيفية ملةِ إبراهيمَ في كثير من الأقطار والأمصارِ.

قال ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عبادةُ القبورِ والإشراكُ بالأموات -وهو شركُ قوم نوح عليه السلام- هو أول شركٍ طَرقَ العالم، وفتنته أعمُّ، وأهل الابتلاء به أكثر، وهم جمهورُ أهل الإشراك...

قال تعالى عن قومِ نوحٍ: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ۝٢٣﴾ [نوح: ٢٣].

قال البخاري في صحيحِه: قال ابن عباس: كان هؤلاء رجالًا صالحين من قومِ نوح، فلما هلكوا أوحى الشياطين إلى قومِهم أن انصبوا على مجالِسِهم التي كانوا

(١) رواه مسلم (١٠٠٩).

يجلسون عليها أنصابًا وسموها بأسمائِهم. ففعلوا، فلم تُعبَد، حتى إذا هلك أولئك، ونُسِخَ العلم عُبدت.

ولهذا لعنَ النبيُّ ﷺ الذين اتخذوا قبورَ أنبيائِهم مساجد(١)، ونهى عن الصلاة إلى القبور(٢)، وقال: «**اللَّهُمَّ لا تَجعَل قَبري وثنًا يُعبَد**»(٣)، وقال: «**اشتدَّ غضبُ الله على قوم اتخذوا قبورَ أنبيائِهم مساجدَ**»(٤).

وقال: «**إن مَن كان قبلَكم كانوا يتخذون قبورَ أنبيائهم مساجد، ألا فلا تتَّخذوا القبورَ مساجد فإني أنهاكُم عن ذلك**»(٥).

وأخبرَ أن هؤلاء شرارُ الخلق عند الله يومَ القيامة (٦).

وهؤلاء هم أعداء نوحٍ، كما أن المشركين بالنجومِ أعداء إبراهيمَ، فنوحٌ عاداه المشركون بالقبورِ، وإبراهيم عاداه المشركون بالنجومِ، والطائفتان صوروا الأصنام على صورِ معبوديهم ثم عبدوها، وإنما بُعِثَت الرسل ليُمحَق الشركُ من الأرض، ومَحْقُ أهلِه، وقَطعُ أسبابِه، وهدم بيوته، ومحاربة أهله»(٧).

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٠)، ومسلم (٥٢٩).

(٢) صحيح مسلم (٩٧٢). وسيأتي.

(٣) أخرجه أحمد (٧٣٥٨).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (٨٥).

(٥) أخرجه مسلم (٥٣٢).

(٦) أخرجه البخاري (٤٢٧) ومسلم (٥٢٨).

(٧) مفتاح دار السعادة (٢/ ١٩٧).

وقد بين سماحةُ الشيخ عبدِ العزيزِ بنِ باز خطورة الفتنةِ بالقبورِ فقال: «ومن الردةِ الفعلية: كونُه يطوفُ بالقبور يتقرب لأهلها بذلك، أو يصلي لهم أو للجِنِّ، وهذه ردة فعليةٌ.

أما دعاؤه لهم، والاستعانةُ بهم، والنذرُ لهم، فرِدَّةٌ قوليةٌ.

أما من طاف بالقبورِ يقصد بذلك عبادة الله، فهو بدعة قادحةٌ في الدين، ووسيلة من وسائل الشركِ، ولا يكون ردةً، إنما يكون بدعةً قادحةً في الدين، إذا لم يقصد التقربَ إليهم بذلك، وإنما فعل ذلك تقربًا إلى الله سبحانه جهلًا منه»[(١)].

وقد حمى النبيُّ ﷺ جنابَ التوحيد بما قرره من أحكامٍ تتعلق بالقبور ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في النقلِ السابقِ بعضَها ومن ذلك:

أولًا: النهيُ عن زيارةِ القبورِ في أول الأمرِ:

ثم أَذِنَ النبيُّ ﷺ في زيارتها لما رَسَخت العقيدة في النفوسِ، فعن بُريدةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«كنت نَهَيتُكم عن زيارةِ القُبورِ، فزوروها فإنَّها تذكِّرُ الآخرةَ»**[(٢)].

ثانيًا: النهيُ عن بناءِ المساجدِ على القبورِ:

لحديثِ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النبيَّ ﷺ قال قبل أن يموتَ بخمسِ ليالٍ: **«لعنةُ الله على اليهودِ والنصارى اتخذوا قُبورَ أنبيائِهم مساجِدَ»**[(٣)] يُحذِّرُ ما صَنَعوا.

(١) أخطاء في العقيدة ص (٣١).

(٢) أخرجه الترمذي (١٠٥٤) وقال حسن صحيح والنسائي (٥٦٥٢) وأحمد في المسند (٢٣٠٠٥).

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٥) ومسلم (٥٣١).

ثالثًا: النهيُ عن رَفعِ القبورِ والأمرُ بتسويتِها:

لحديثِ أبي الهيَّاجِ الأسديِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال لي عليُّ بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ألا أبعثَكَ على ما بَعَثَني عليه رسولُ الله ﷺ: «**ألا تَدعَ تمثالًا إلا طَمَستَه، ولا قبرًا مشرفًا إلا سوَّيتَه**»(١).

رابعًا: النهيُ عن الصلاةِ إلى القبورِ:

وذلك بأن يَجعَل القبرَ قبلةً له في الصلاة، سواء كان القبر جهةِ القبلة أم لم يكن، لحديثِ أبي مَرثدٍ الغنويِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقولُ: «**لا تُصلوا إلى القبورِ ولا تَجلِسوا عليها**»(٢).

خامسًا: النهيُ عن تَجصيصِ القُبورِ وزَخرَفتِها:

وهذا منتَشِر جدًّا في بلاد المسلمين، يأتون إلى القبورِ فيزخرفونها، ويتفننون في البناءِ عليها؛ لإدخالِ جوٍّ من الرهبة عند زيارتِها، وهذا يُفضي إلى تَعظيمها وعبادتِها من دون الله.

فعن جابرِ بنِ عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «نَهى رسولُ الله ﷺ أن يُجصصَ القبر، وأن يُقعَدَ عليه، وأن يُبنى عليه»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم (٩٦٩).

(٢) رواه مسلم (٩٧٢).

(٣) رواه مسلم (٩٧٠).

سادسًا: النهيُ عن شدِّ الرِّحالِ لزيارتِها:

لحديثِ أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ قال: «**لا تُشدُّ الرحالُ إلا إلى ثلاثةِ مساجد: المسجدِ الحرامِ، ومسجدِ الرسولِ ﷺ، ومسجدِ الأقصى**»(١).

سابعًا: النهيُ عن إسراجِ القبورِ:

لحديثِ ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: لَعنَ رسولُ الله ﷺ زائرات القبورِ، والمتخذين عليها المساجدَ والسُّرُجَ»(٢).

وإسراجُ القبور أي: إضاءتُها بأي نوعٍ من أنواعِ الإضاءةِ.

ثامنًا: النهيُ عن الذَّبحِ عند القبورِ:

لحديثِ الرجلِ الذي نَذرَ أن يذبح إبلًا ببُوانةَ، وقد تقدم.

٦- السحرُ:

السحرُ عزائمُ ورُقًى وطلاسمُ شركيةٌ يتوصل بها الساحرُ إلى استخدام الجن في التأثيرِ على القلوبِ والأبدان؛ فيُمرِض، ويُضعِف، ويَقتُل، ويُفرِّق بين المرء وزوجه.

وهو كفرٌ وشركٌ؛ لادعاءِ الساحر علمَ الغيب، وقيامه بعبادة الشياطين، لتنفيذِ أمره في إيذاءِ المسحورِ والتسلطِ عليه، قال تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ

---

(١) أخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (١٣٩٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٢٠) وقال: حسن. والنسائي (٢٠٤٣).

فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [البقرة: ١٠٢].

وقد بين الله تعالى بطلان السحرِ وضلالَ السحرة فقال: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴿٦٩﴾﴾ [طه: ٦٩].

وقال: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [يونس: ٧٧].

وقد أمر الله نبيَّه ﷺ بالاستعاذةِ من ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ﴿٤﴾﴾ [القلق: ٤] والنفاثاتُ: السَّواحِرُ.

وعن أبي هريرةَ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «**اجتَنِبوا السبعَ الموبِقاتِ**» قالوا: يا رسول الله، وما هُنَّ؟ قال: «**الشِّركُ بالله، والسِّحرُ، وقتلُ النفسِ التي حَرَّم الله إلا بالحَقِّ، وأكلُ الربا، وأكلُ مالِ اليتيم، والتولي يومَ الزحف، وقذفُ المحصناتِ المؤمنات الغافلات**»(١).

فقَرَنَ النبيُّ ﷺ بين الشرك وبين السحرِ، وجعل السِّحرَ مقدَّمًا على قتل النفسِ؛ لأنه يؤدي إلى الكفرِ، وهذا أعظمُ من القتل.

وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**ثلاثةٌ لا يدخلون الجنةَ: مُدمنُ خمرٍ، وقاطِعُ رَحمٍ، ومُصدِّق بالسِّحرِ**»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٦٦). ومسلم (٨٩).

(٢) أخرجه أحمد (١٩٥٦٩)، وابن حبان (٥٣٤٦).

والمصدقُ بالسحرِ هو الذي يذهب إلى السحرةِ ويُصدِّقهم.

وقد جاء عن الصحابةِ رضي الله عنهم التغليظُ في شأن السحرة؛ لقطعِ دابرهم، واستئصالِ شرورهم.

فعن عمرَ بن الخطابِ رضي الله عنه قال: «اقتُلوا كلَّ ساحرٍ»[1].

- وقال جندبُ بنُ جُنادةَ رضي الله عنه «حدُّ الساحِرِ ضَربةٌ بالسيفِ»[2].

- حكمُ السِّحر والسحرة:

قال النوويُّ رحمه الله: «عَمَلُ السحرِ حرامٌ، وهو من الكبائرِ بالإجماعِ، وقد عدَّه النبي ﷺ من السبع الموبقاتِ، ومنه ما يكون كفرًا، ومنه ما لا يكون كفرًا، بل معصيةً كبيرةً، فإن كان فيه قولٌ أو فعلٌ يقتضي الكفرَ فهو كافرٌ وإلا فلا، وأما تعلُّمُه وتعليمُه فحرامٌ»[3].

وقال ابن قدامةَ في المغني: تعلُّمُ السحرِ وتَعليمُه حرام، لا نعلَمُ فيه خلافًا بين أهل العِلمِ.

قال أصحابُنا: ويَكفُر الساحرُ بتعلمه وفعله، سواءٌ اعتقد تحريمَه أو إباحتَه.

وروي عن أحمد ما يدلُّ على أنه لا يَكفُر، فإن حنبلًا روى عنه، قال: قال عَمِّي في العرافِ والكاهن والساحرِ: أرى أن يُستتابَ من هذه الأفاعيلِ كلِّها، فإنه عندي في

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٤٣). وأحمد في المسند (١٦٥٧).

(٢) أخرجه الترمذي (١٤٦٠) قال الترمذي: «والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول مالك بن أنس، وقال الشافعي: إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ به الكفر، فإذا عمل عملًا دون الكفر فلم نر عليه قتلًا».

(٣) أخرجه أبو داود (٣٠٤٣). وأحمد في المسند (١٦٥٧).

معنى المرتَدِّ، فإن تاب وراجعَ -يعني: يُخلى سبيلُه- قلت له: يُقتَل؟ قال: لا؛ يُحبَس، لعلَّه يَرجِع. قلت له: لم لا تَقتُله؟ قال: إذا كان يُصلي لعلَّه يتوبُ ويَرجع.

وهذا يدل على أنه لم يُكفِّره؛ لأنه لو كفره لقَتلَه.

وقوله: في معنى المرتدِّ، يعني: الاستتابةَ.

وقال أصحابُ أبي حنيفة: إن اعتقَدَ أن الشياطين تفعلُ له ما يشاء كَفَرَ، وإن اعتقدَ أنه تخييل لم يَكفُر.

وقال الشافعيُّ: إن اعتقدَ ما يوجب الكفرَ مثل التقربِّ إلى الكواكب السبعةِ، وأنها تفعل ما يلتمس، أو اعتقدَ حل السحرِ كفرَ؛ لأن القرآن نطق بتحريمِه، وثبت بالنقلِ المتواترِ، والإجماعِ عليه، وإلا فَسَقَ ولم يكفر؛ لأن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا باعت مدبَّرةً لها سَحرَتها بمحضرٍ من الصحابةِ، ولو كفرت لصارت مرتدةً يجب قتلها، ولم يجز استرقاقُها؛ ولأنه شيءٌ يضر بالناس فلم يكفر بمجرَّدِه كأذاهم.

ولنا قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ﴾ أي: وما كان ساحرًا كفر بسحرِه.

وقولهما: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ أي: لا تتعلَّمه فتكفُر بذلك»(١).

وقال ابن القيم: «والساحر يَستعين بالشيطان ويعبُده، وقلما يأتي السحرُ بدون عبادة للشيطان وتقرُّب إليه؛ إما بذبحٍ باسمه، أو بذبحٍ يُقصد به هو فيكون ذبحًا لغيرِ الله، وبغيرِ ذلك من أنواع الشرك والفسوقِ.

(١) المغني (٩/ ٢٩).

والساحرُ وإن لم يسمِّ هذا عبادة للشيطان فهو عبادةٌ له، وإن سماه بما سماه به، فإن الشرك والكفرَ هو شرك وكفرٌ لحقيقته ومعناه، لا لاسمِه ولفظه»[1].

والخلاصةُ فيما ذكرهُ العلامةُ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قسَّمَ السحرَ إلى نوعين:

۞ **النوعُ الأول:** شركٌ، وهو الذي يكون بواسطةِ الشياطين، يعبُدُهم ويتقرَّبُ إليهم ليسلِّطَهم على المسحورِ.

۞ **النوعُ الثاني:** عدوان وفِسقٌ، وهو الذي يكون بواسطةِ الأدوية والعقاقير التي تؤثِّرُ على بدن المسحورِ بحيث يتحكم فيه الساحرُ كيفما شاء.

فمن كان سحرُه بواسطة الشياطين فإنه يَكفُر؛ لأنه لا يتأتى ذلك إلا بالشركِ غالبًا، ومن كان سحرُه بالأدوية والعقاقيرِ ونحوها، فلا يكفر، ولكن يُعتبرُ عاصيًا معتديًا[2].

۞ **قاعدة عظيمةٌ في الرقى وحكمِ الذهاب إلى السحرة:**

ولشيخ الإسلامِ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامٌ نفيسٌ جدًّا في ذلك يقول فيه: «وأما معالجة المصروعِ بالرقى والتعوذات فذلك على وجهين:

- فإن كانت الرُّقى والتعاويذُ مما يعرف معناها، ومما يجوزُ في دين الإسلام أن يتكلمَ بها الرجلُ داعيًا لله، ذاكرًا له، ومخاطبًا لخلقه، ونحو ذلك، فإنه يجوز أن يُرقى بها المصروع ويعوَّذ، فإنه قد ثبت في الصحيحِ عن النبيِّ ﷺ أنه أَذِنَ في الرقى ما لم تكن شركًا[3] وقال: «**من استَطاعَ مِنكُم أن يَنفَعَ أخاه فليَفعَل**»[4].

---

(١) بدائع الفوائد (٢/ ٢٣٥، ٢٣٦).

(٢) انظر القول المفيد على كتاب التوحيد ص (٣١٣، ٣١٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٠٠).

(٤) أخرجه مسلم (٢١٩٩).

- وإن كان في ذلك كلماتٌ مُحَرَّمة مثل أن يكون فيها شركٌ، أو كانت مجهولةَ المعنى يحتمل أن يكون فيها كفرٌ، فليس لأحدٍ أن يَرقي بها، ولا يعزم، ولا يُقسِم، وإن كان الجنيُّ قد ينصرفُ عن المصروع بها، فإن ما حرمه الله ورسوله ضررُه أكثر من نفعِه، كالسِّيما وغيرها من أنواع السِّحرِ، فإن الساحر السيماويَّ وإن كان ينالُ بذلك بعض أغراضه، كما ينالُ السارق بالسرقةِ بعض أغراضه، وكما ينال المشركُ بشركه وكفرِه بعض أغراضه، وهؤلاء وإن نالوا بعض أغراضِهم بهذه المحرمات، فإنها تَعقُبُهم عن الضرر عليهم في الدنيا والآخرة أعظمَ مما حَصَّلوه من أغراضِهم.

فإن الله بعثَ رسله بتحصيلِ المصالح وتكميلها، وتعطيلِ المفاسد وتقليلها، فكلُّ ما أمر الله به ورسولُه ﷺ فمصلحته راجحةٌ على مفسدته، ومنفعتُه راجحة على المضرة وإن كرهَتهُ النفوس، وقد قال الله في حقِّ الساحِر: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فبيَّن سبحانه أن هؤلاء يَعلَمون أن الساحرَ ما له في الآخرة من نصيبٍ، وإنما يَطلبون بذلك بعضَ أغراضهم في الدنيا.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [البقرة: ١٠٣].

﴿ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟﴾ بفعلِ ما أمر الله به، وترك ما نهى الله عنه لكان ما يأتيهم به على ذلك في الدنيا والآخرة خيرًا لهم مما يحصُلُ لهم بالسحرِ.

وليس للعبد أن يدفعَ كل ضررٍ بما شاء، ولا يجلبَ كل نفع بما شاءَ، بل لا يجلبُ النفعَ إلا بما فيه تقوى لله، ولا يدفعُ الضررَ إلا بما فيه تقوى لله.

فإن كان ما يفعلُه من العزائمِ والأقسام والدعاءِ والخلوة والسهرِ ونحو ذلك مما أباحهُ الله ورسولُه فلا بأس به.

وإن كان مما نهى الله عنه ورسولُه لم يفعله(١).

فمن حراسة التوحيدِ تحريمُ تعلم السحر وتعليمه، وتحريمُ الذهاب للسحرةِ وتصديقُهم وتحريم الرقى والعزائمُ والأدعية المشتملة على الشركِ والكفر والكلماتِ المجهولة المعنى، فكل ذلك مما لا يَجوزُ عمله؛ لأنه يُناقضُ التوحيدَ، ويُضادُّ إخلاصَ العبادة لله تعالى وحده، وقد يذهبُ بدين المرءِ بالكلية.

٧- التَّنجيمُ:

ومن أنواعِ السحر: التنجيمُ، وهو الاستدلال بالنجومِ والأفلاك على الحوادثِ الأرضية المستقبلية وهذا من علمِ الغيبِ الذي استأثر الله به، وعن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**من اقتَبَسَ شعبةً من النجومِ فقد اقتبسَ شعبة من السحرِ زاد ما زادَ**»(٢).

قال شيخ الإسلامِ: «صناعةُ التنجيم التي مضمونُها الأحكام والتأثيرُ، وهو الاستدلال على الحوادثِ الأرضية بالأحوالِ الفلكية، والتمزيجِ بين القوى الفلكية والقوابلِ الأرضية: صناعة محرمةٌ بالكتاب والسنة وإجماعِ الأمة، بل هي محرمةٌ على لسان جميع المرسلين في جميعِ الملل، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ۝٦٩﴾.

---

(١) الفتاوى الكبرى (٣/ ١٥).

(٢) رواه أبو داود (٣٩٠٥).

وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١] قال عمر وغيره: الجِبتُ: السحرُ.

وروى أبو داود في سننه بإسنادٍ حسنٍ عن قَبيصةَ بن مخارقٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: «العيافةُ والطرقُ والطيرةُ من الجبتِ»[1]، قال عوف راوي الحديث: العيافةُ: زجرُ الطيرِ.

والطرقُ: الخطُّ يُخطُّ في الأرض. وقيلَ بالعكسِ.

فإذا كان الخطُّ ونحوه الذي هو من فروعِ النجامة من الجبتِ فكيف بالنجامة؟

وذلك أنهم يولدون الأشكال في الأرضِ؛ لأن ذلك متولدٌ من أشكالِ الفلك.

وروى أحمد[2] وأبو داود[3] وابن ماجه[4] وغيرهم بإسنادٍ صحيحٍ عن ابن عباسٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«من اقتبسَ علمًا من النجومِ اقتبس شعبةً من السحر زاد ما زاد»**، فقد صرحَ رسولُ الله ﷺ بأن علم النجومِ من السحرِ، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴿٦٩﴾﴾.

وهكذا الواقعُ، فإن الاستقراء يدلُّ على أن أهل النجومِ لا يفلحون لا في الدنيا ولا في الآخرة[5].

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٠٧) والنسائي في الكبرى (١١٠٤٣) وأحمد في المسند (١٥٩١٥).

(٢) المسند (٢٨٤٠).

(٣) سنن أبي داود (٣٩٠٥).

(٤) سنن ابن ماجه (٣٧٢٦).

(٥) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٩٢، ١٩٣).

وقال ابن عثيمين: «وهو- أي: التنجيمُ- مُحَرَّمٌ لأنه مبني على أوهامٍ لا حقيقةَ لها، فلا علاقةَ لما يحدث في الأرضِ بما يحدث في السماءِ.

ولهذا كان من عقيدةِ أهل الجاهلية أن الشمسَ والقمرَ لا ينكسفان إلا لموتِ عظيم، فكسفت الشمسُ في عهد النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه ابنه إبراهيمُ رضي الله عنه، فقال الناس: كسفت الشمسُ لموت إبراهيمَ، فخطبَ النبيُّ ﷺ الناس حين صلى الكسوفَ وقال: «**إن الشمسَ والقمرَ آيتان من آيات الله لا يَنكسفان لموتِ أحدٍ ولا لحياته**»[1]، فأبطلَ النبيُّ ﷺ ارتباطَ الحوادث الأرضية بالأحوالِ الفلكية.

وكما أن التنجيمَ بهذا المعنى نوعٌ من السحر والكهانة، فهو أيضًا سبب للأوهامِ والانفعالات النَّفسيةِ التي ليس لها حقيقةٌ ولا أصل.

وهناك نوعٌ آخر من التنجيم: وهو أن الإنسانَ يستدل بطلوعِ النجوم على الأوقاتِ والأزمنة والفصولِ، فهذا لا بأس به ولا حَرجَ فيه، مثل أن تقولَ: إذا دخل نجمُ فلان فإنه يكون قد دخل موسمَ الأمطارِ، أو قد دخل وقت نضوجِ الثمار وما أشبه ذلك، فهذا لا بأسَ به، ولا حرجَ فيه»[2].

وأما حكم التنجيمِ فقد قال سماحةُ الشيخ ابنُ باز رحمه الله: «التعلُّقُ بالنجومِ والبروجِ وغيرها من المخلوقات أقسامٌ:

منها: ما هو كفرٌ أكبر بلا شبهة، ولا خلافَ بين أهل العلمِ، وهو أن يعتقد أن هذه النجومَ والبروج -وهي اثنا عشرَ برجًا- أو الشمس أو القمر أو أحدًا من الناس أن له التصرف في الكون، أو أنه يدبرُ بعض الكون، فهذا شركٌ أكبر وكفر

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٨) من حديث أبي بكرة. ومسلم (٩١٥) من حديث المغيرة بن شعبة.

(٢) مجموع فتاوى ابن عثيمين (٢/ ١٩١).

أعظم، نسأل الله العافية؛ لأن الله ﷻ مصرِّفُ الكائنات، ومدبِّرُ الأمور، لا مدبرَ سواه ﷻ، ولا خالقَ غيره، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف: ٥٤].

ومن هذا الباب ما جاء في الحديثِ الصحيحِ عن النبي ﷺ لما خطبَ الناس في يومٍ مطيرٍ قال لهم عليه الصلاة والسلام: «**هل تَدرون ماذا قالَ ربُّكم؟**» قالوا: الله ورَسولُه أعلم. قال: «**أصبحَ من عبادي مُؤمنٌ بي وكافرٌ؛ فأما من قال: مُطِرنا بفضلِ الله ورحمته. فذلك مؤمنٌ بي، كافرٌ بالكوكبِ، وأما من قال: مُطِرنا بنَوءِ كذا وكذا. فذلك كافرٌ بي، مؤمن بالكوكبِ**»(١).

فتبين أن الكواكبَ ليس لها تأثير في المطرِ ولا في النبات، بل الله سبحانه وتعالى هو الذي يُنزلُ المطرَ، ويخرج النباتَ، وينفع عبادَه بما يشاء»(٢).

وتكلَّمَ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النوع الثاني من استخدامِ النجوم، وهو الاستدلالُ بها على أوقات البذرِ وغرس الأشجارِ، والاستدلال على جهة القبلةِ، وعلى دخولِ وقت الصلاة، وتمييز الفصولِ بعضها من بعض، فهذا ما يُسمَّى بعلم التَّسيير، وهو جائز لا بأسَ به، فإن الله جعل لكل شيءٍ وقتًا مناسبًا، وجعل سيرَ الشمسِ والقمر والنجومِ من الدلائلِ على هذه الأوقاتِ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا ﴾ [الأنعام: ٩٧].

---

(١) أخرجه البخاري (٨٤٦) ومسلم (٧١).

(٢) أخطاء في العقيدة ص (٥١- ٥٧) باختصار.

وقال سبحانه: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ١٦﴾ [النحل: ١٦]؛ ولهذا فرقَ أهل العلم بين: مُطِرنا بنَوءِ كذا، وبين مُطِرنا في كذا وكذا، في وقتِ النجم الفلاني من باب الخبرِ عن الأوقاتِ التي جرى فيها نزولُ المطر، أو جرى فيها النباتُ الفلاني أو الثمرةُ الفلانية التي جرت العادة أنها توجد في أوقاتٍ معينة فهذا لا بأسَ به كما تقدم، وبه يعلم الجائزُ والمحرمُ[1].

٨- الاستِسقاءُ بالأنواءِ:

وهذا أيضًا من أنواعِ الشرك، وهو يتناولُ الشركَ الأكبرَ والأصغر.

والأنواء: جمعُ نوءٍ وهي منازل القمرِ.

عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: مُطر الناسُ على عهد النبيِّ ﷺ، فقال النبيُّ ﷺ: «**أصبحَ من الناسِ شاكرٌ ومنهم كافرٌ؛ قالوا: هذه رحمة الله. وقال بعضُهم: لقد صَدقَ نَوءُ كذا وكذا**»، قال: فنزلت هذه الآية: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥﴾ [الواقعة: ٧٥] حتى بَلغَ: ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ ٨٢﴾ [الواقعة: ٨٢][2].

وعن زيدِ بن خالدٍ الجُهنيِّ أنه قال: صلى لنا رَسولُ الله ﷺ صلاةَ الصبحِ بالحديبية على إثرِ سماءٍ كانت من الليلة، فلما انصرف النبيُّ ﷺ أقبل على الناس فقال: «**هل تَدرون ماذا قال ربُّكُم؟**».

قالوا: الله ورَسولُه أعلم.

قال: «**أصبَحَ من عبادي مؤمنٌ بي وكافرٌ، فأما من قالَ: مُطِرنا بفضلِ الله ورحمته.**

---

(١) انظر المصدر السابق ص (٥٥- ٥٨).

(٢) أخرجه مسلم (٧٣).

فذلك مؤمنٌ بي، كافر بالكوكبِ، وأما من قال: مُطِرنا بنَوءِ كذا وكذا. فذلك كافرٌ بي مؤمنٌ بالكوكبِ»[1].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسولِ الله ﷺ قال: «**ما أنزلَ الله من السماءِ من بركةٍ إلا أصبحَ فريق من الناسِ بها كافرين، يُنزِلُ الله الغيثَ فيقولون: بكوكبِ كذا وكذا**»[2].

وكل هذا التحذيرِ من النبيِّ ﷺ حماية لجنابِ التوحيد، وحتى لا يَقَعوا في شركِ الألفاظِ، وذلك نسبةُ المطرِ إلى الأنواءِ التي هي مسخرةٌ من الله سبحانه وتعالى.

قال المهلب: «كانوا يَنسُبون الأفعالَ إلى غيرِ الله، فيظُنون أن النُّجومَ تُمطِرُهم وتَرزُقهم، فهذا تَكذيبهم، فنهاهم الله عن نِسبةِ الغيوث التي جَعَلها الله حياةً لعباده وبلادِه إلى الأنواءِ، وأمرهم أن ينسبوا ذلك إليه؛ لأنَّه من نعمتِه وتفضُّلِه عليهم، وأن يُفرِدوه بالشكرِ على ذلك والحمدِ على تفضله.

قال الطبريُّ: فإن قال قائلٌ: إن كان الأمرُ كما وَصَفت من نهيِ الله ورسولِه عن نسبةِ الغيوثِ إلى الأنواءِ، فما أنت قائلٌ فيما رُوِيَ عن عمرَ بن الخطابِ، أنه حين استَسقى قال للعباسِ: يا عم: كم بقِيَ من نوء الثريا؟

فقال العلماءُ: يَزعمون أنها تعترضُ في الأفقِ بعد سقوط سبعًا، فما مضت سابعةٌ حتى مطروا.

قيل: إن ذلك من عمر لم يكن على المعنى المنهيِّ عنه، وذلك أن المعنى المنهيَّ عنه إضافة ذلك إلى أنه من فعلِ النَّوء لا من فعل الله، فكان ذلك منهم بالله كفرًا.

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٣٨)، ومسلم (٧١).

(٢) أخرجه مسلم (٧٢).

وأما ما كان من عمرَ، فإنه كان منه أنه من قِبَل الله تعالى عند نوءِ النجومِ، كما يقول القائل: إذا كان الصيفُ كان الحرُّ، وإذا كان الشتاء كان البردُ، لا على أن الشتاءَ والصيف يفعل شيئًا من ذلك، بل الذي يأتي بالشتاءِ والصيف والحرِّ والبرد اللهُ خالقُ كل ذلك، ولكن ذلك من الناس على ما جرت عادتُهم فيه، وتعارفوا معانيَ ذلك في خِطابِهم ومرادِهم، لا على أن النجومَ تُحدِثُ نفعًا أو ضرًّا بغيرِ إذن الله لها بذلك»[1].

أما أقسامُ الاستسقاءِ بالأنواء، فقد بينها ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «**الاستسقاءُ بالأنواءِ ينقسم إلى قِسمين:**

۞ **القسمُ الأول**: شركٌ أكبر وله صورتان:

الصورةُ الأولى: أن يَدعوَ الأنواءَ بالسُّقيا، كأن يقول: يا نوءَ كذا اسقِنا أو أغِثنا. وما أشبه ذلك، فهذا شركٌ أكبرُ، قال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [المؤمنون: ١١٧].

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ [الجن: ١٨].

وقال ﷻ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يونس: ١٠٦]، وهذا شركٌ في العبادةِ والربوبية.

الصورةُ الثانية: أن ينسبَ حصولَ الأمطار إلى هذا النوءِ، ولو لم يَدْعُها على أنها هي الفاعلةُ بنفسِها دون الله، بأن يعتقد أنها هي التي تُنزِل المطرَ دون الله، فهذا شركٌ في الربوبية.

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٢٨، ٢٩).

۞ **القسمُ الثاني: شركٌ أصغرُ**: وهو أن يجعلَ هذه الأنواعَ سببًا، والله هو الخالقُ الفاعل، وإنما كان شركًا أصغرَ، لأن كل من جعل سببًا لم يجعله الله سببًا، لا بوحيِه ولا بقدرِه فهو مشركٌ شركًا أصغرَ(١).

٩- الكِهانةُ والعِرافةُ:

ومن الأمور الشركية المتعلقةِ بادعاءِ علمِ الغيب: الكِهانة والعِرافة وغيرها كالخطِّ في الرمل، وقراءةِ الفنجان، والطرق.

فالكهانة: ادعاءُ علم الغيب بواسطةِ استخدام الجنِّ، والعَرَّاف كما قال البغوي: الذي يَدَّعي معرفةَ الأمورِ بمقدمات يُستدلُّ بها على المسروقِ ومكان الضالة.

وقيل: العَراف هو الكاهِن، والكاهن هو الذي يخبر عن المغيباتِ في المستقبلِ، أو الذي يخبر عما في الضمير.

وقال ابنُ تيميةَ: العَرَّاف: اسم للكاهنِ والمنجِّم والرمَّال ونحوهم ممن يتكلم في معرفةِ الأمور بهذه الطرقِ(٢).

فكل من ادعى معرفةَ الغيب بكِهانةٍ أو عِرافةٍ أو خط أو عِيافةٍ -وهي زجرُ الطير- فقد جعل لله شريكًا فيما هو من خصائِصه، وقد كَذَّب الله ورسولَه، كذلك كل من صدَّقَ من ادعى ذلك؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢/ ١٩٣).

(٢) انظر القول السديد شرح كتاب التوحيد للسعدي ص (٩٧).

قال سعيدُ بن جبير: الجبت: الساحرُ بلسانِ الحبشة.

والطاغوت: الكاهِن.

وقد بين الله تبارك وتعالى أن الشياطين تتنزَّل على هؤلاء الكهنةِ والعرافين والسحرةِ، وأنهم أفاكون آثمون باتباعِهم للشياطين وتصديقهم لهم، قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾﴾ [الشعراء: ٢٢١- ٢٢٣].

فأخبر تعالى أن الشياطين تتنزَّل على كل كذابٍ فاجر.

«قال قتادةُ: هم الكهنة، يسترِقُ الجن السمعَ، ثم يُلقون إلى أوليائِهم من الإنس. وهو قولُه ﷻ: ﴿يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ أي: يستمعون من الملائكةِ مُسترِقين فيُلقون إلى الكهنةِ ﴿وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾؛ لأنهم يخلطون به كذبًا كثيرًا»[1].

وعن عائشة رضي الله عنها، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إن الملائكةَ تنزلُ في العنان -وهو السحابُ- فتذكر الأمرَ قُضِيَ في السماءِ، فتسترِقُ الشياطين السمع فتَسمعُه، فتوحيه إلى الكُهَّان، فيكذبون معها مِئةَ كذبة من عند أنفُسِهم**»[2].

۞ حكمُ إتيان الكهنةِ والعرافين:

ولا يجوز إتيانُ الكهنة والعرافين وأضرابِهم من السحرة والمشعوذين، وأما تَصديقُهم فهو كفرٌ وشرك بالله تبارك وتعالى.

---

(١) تفسير البغوي (٦/ ١٣٥).

(٢) رواه البخاري (٣٢١٠).

فعن مُعاويةَ بنِ الحكم السلميِّ رضي الله عنه قال: قلت يا رسولَ الله: أمورًا كنا نَصنَعها في الجاهلية؛ كنا نأتي الكهان.

قال ﷺ: «**فلا تَأتوا الكهانَ**»[1].

وعن أبي هريرةَ رضي الله عنه قال: قال رَسولُ الله ﷺ: «**من أتى كاهنًا أو عرافًا فصَدَّقه بما يقولُ فقد كفرَ بما أُنزِل على محمدٍ**»[2]، وفي لفظ: «**من أتى حائضًا أو امرأةً في دُبُرِها أو كاهنًا فقد كفر بما أنزِلَ على محمدٍ**»[3].

وعن بعض أزواجِ النبي ﷺ: «**من أتى عرافًا فسأله عن شيءٍ لم تُقبَل له صلاةٌ أربعين يومًا**»[4].

وعن عائشةَ رضي الله عنها قالت: سأل ناسٌ النبيَّ ﷺ عن الكهان فقال: «**إنهم ليسوا بشيءٍ**» قالوا: يا رسولَ الله: إنهم يُحدِّثون بالشيءِ يكون حقًّا. فقال النبيُّ ﷺ: «**تلك الكلمةُ من الحقِّ يخطفها الجنيُّ فيُقَرقِرها في أذن وليه كقَرقَرةِ الدجاجةِ، فيخلطون معها مِئةَ كذبةٍ**»[5].

قال ابن القيم رحمه الله: «وقد نهى النبيُّ ﷺ عن إتيان الكهان، وأخبر أن: «**من أتى عرافًا فصدَّقه بما يقول فقد كفرَ بما أنزل عليَّ**»[6].

---

(١) رواه مسلم (٥٣٧).

(٢) رواه أحمد في المسند (٩٥٣٦).

(٣) رواه الترمذي (١٣٥) والنسائي (٨٩٦٨) وأبو داود (٣٩٠٤) وابن ماجه (٦٣٩) وصححه الألباني.

(٤) رواه مسلم (٢٣٣٠).

(٥) رواه البخاري (٧٥٦١).

(٦) تقدم تخريجه.

ولا ريب أن الإيمانَ بما جاء به محمدٌ ﷺ وبما يجيءُ به هؤلاء لا يَجتمعان في قلبٍ واحدٍ، وإن كان أحدُهم قد يَصدُق أحيانًا فصِدقُه بالنسبةِ إلى كذبِه قليلٌ من كثير، وشيطانُه الذي يأتيه بالأخبارِ لا بد أن يَصْدُقَه أحيانًا؛ ليغويَ به الناسَ ويفتنهم به.

وأكثر الناس مُستجيبون لهؤلاء، مؤمنون بهم، ولا سيَّما ضعفاءُ العقول كالسفهاءِ والجهالِ والنساء وأهل البوادي، ومن لا عِلمَ لهم بحقائقِ الإيمان، فهؤلاء هم المفتونون بهم، وكثيرٌ منهم يحسنُ الظن بأحَدِهم، ولو كان مشركًا كافرًا بالله مجاهرًا بذلك، ويزوره وينذرُ له، ويلتمِسُ دعاءه، فقد رأينا وسمِعنا من ذلك كثيرًا، وسبب هذا كلِّه خفاءُ ما بعث الله به رسولَه من الهدى ودين الحقِّ على هؤلاء وأمثالهم، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ۝٤٠﴾ [النور: ٤٠][(١)].

وقد ذكر الشيخُ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن سؤال الكاهنِ والعراف ينقسِمُ إلى أقسام:

۞ **القسمُ الأول**: أن يسألَه سؤالًا مجردًا، فهذا حرامٌ لقول النبيِّ ﷺ: «**من أتى عرافًا...**»[(٢)]، فإثبات العقوبةِ على سؤاله يدل على تحريمِه، إذ لا عقوبةَ إلا على فعلٍ محرمٍ.

۞ **القسمُ الثاني**: أن يسألَه فيصدِّقَه ويَعتَبِرَ قولَه، فهذا كفرٌ؛ لأن تصديقَه في علم الغيب تكذيبٌ للقرآن حيث قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

۞ **القسمُ الثالث**: أن يسألَه ليَختَبِره؛ هل هو صادقٌ أو كاذبٌ، لا لأجلِ أن يأخذَ بقوله، فهذا لا بأسَ به ولا يدخلُ في الحديث، وقد سأل النبيُّ ﷺ ابن صياد

---

(١) زاد المعاد (٥/ ٥٨٧).

(٢) تقدم تخريجه.

فقال: «**ماذا خبَّأْتُ لك؟**» قال: الدُّخ. فقال: «**اخسَأ فلن تَعدُو قَدرَك**»(١)، فالنبيُّ ﷺ سأله عن شيءٍ أضمره له؛ لأجلِ أن يختبرَه.

۞ **القسمُ الرابعُ**: أن يسأله؛ ليُظهِرَ عجزَه وكذبه، فيمتحِنَه في أمور يتبين بها كذبُه وعجزه، وهذا مطلوبٌ، وقد يكون واجبًا، وإبطال قول الكهنةِ لا شك أنه أمر مطلوبٌ، وقد يكون واجبًا.

وقوله: «**فقد كفرَ بما أنزِلَ على محمدٍ**»، وجه ذلك أن ما أُنزلَ على محمدٍ قال الله تعالى فيه: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥]، وهذا من أقوى طرقِ الحصرِ؛ لأن فيه النفيَ والإثبات، فالذي يصدِّق الكاهن في علم الغيبِ، وهو يعلم أنه لا يَعلمُ الغيبَ إلا الله، فهو كافرٌ كفرًا أكبرَ مخرجًا عن الملةِ، وإن كان جاهلًا ولا يعتقدُ أن القرآن فيه كذب، فكُفرُه كفرٌ دون كُفرٍ(٢).

۞ أسبابُ كُفرِ الكاهنِ:

قال الشيخ حافظُ حكمي: «وأما كُفرُ الكاهن فمن وجوهٍ:

الأول: كونه وليًّا للشيطان، فلم يوحِ إليه الشيطان إلا بعد أن تولاه: قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ﴾ [الأنعام: ١٢١].

- والشيطانُ لا يتولى إلا الكفارَ ويتولونه قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وهذا وجهٌ ثانٍ

والثالثُ: ﴿يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ﴾ أي: نورِ الإيمان والهدى.

---

(١) رواه البخاري (١٣٥٤) ومسلم (٢٢٤٤).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد ص (٣٤١، ٣٤٥).

﴿إِلَى ٱلظُّلُمَـٰتِۗ﴾ أي: ظلماتِ الكفرِ والضلالة.

- وقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيْطَـٰنَ وَلِيًّا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا ۝١١٩﴾ [النساء: ١١٩]، وهذا وجهٌ رابعٌ.

- والخامسُ: تسميتُه طاغوتًا في قول الله ﷻ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّـٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا ۝٦٠﴾ [النساء: ٦٠] نزلت في المتحاكمين إلى كاهنِ جُهينةَ.

- وقوله: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾ أي: بالطاغوت، وهذا وجهٌ سادسٌ.

- والسابعُ: أن من هداه الله للإيمانِ من الكهان كسَوادِ بن قاربٍ رضي الله عنه، لم يأته رئيُّه بعد أن دَخلَ في الإسلامِ، فدلَّ أنه لم يتنزَّل عليه في الجاهليةِ إلا لكُفرِه وتوليه إياه.

الثامنُ: وهو أعظَمُها: تشبهه بالله ﷻ في صفاتِه، ومنازعتُه له تعالى في ربوبيَّتِه، فإن علم الغيبِ من صفات الربوبية التي استأثرَ الله تعالى بها دون من سواه، فلا سَمِيَّ له، ولا مضاهيَ، ولا مشاركَ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩].

التاسعُ: أن دعواه تلك تتضمَّنُ التكذيبَ بالكتاب، وبما أرسلَ الله به رسله.

العاشرُ: النصوص في كفرِ من سأله عن شيءٍ فصدقه بما يقول، فكيف به هو نفسِه فيما ادعاه؟»[١].

(١) انظر: مختصر معارج القبول ص (١٧٠، ١٧١).

١٠- **النُّشرةُ الشركيةُ:**

والنشرة الشركيةُ هي حلُّ السحر بسحرٍ مثله، وهي محرمةٌ؛ لما فيها من إتيان السحرةِ والكهان وسؤالهم وتصديقِهم، وهم كذبة فجرةٌ؛ ولأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴿٦٩﴾﴾ [طه: ٦٩]؛ ولأن النبيَّ ﷺ نهى عن إتيانِهم، وشدد في ذلك، وقد سُئِلَ ﷺ عن النشرة فقال: «**هو من عَملِ الشيطان**»(١)، كلُّ ذلك حمايةً لجناب التوحيدِ، وسدًّا لذرائع الشركِ وأبوابه.

وبالنظرِ إلى معنى النُّشرةِ اللغوي وهو كشفُ وإزالة الضررِ أمكن القولُ بأن النشرة نوعان:

- نوعٌ محرم؛ وهي التي قصدَها النبيُّ ﷺ بالتحريم.

- ونوع مستحبٌّ؛ وهو ما كان بالرقى الشرعيةِ الثابتة في القرآن والسنةِ، ومن ذلك حديثُ جابرٍ رضي الله عنه قال:

لدغت رجلًا منا عقربٌ، ونحن جلوسٌ مع رسولِ الله ﷺ، فقال رجلٌ: يا رسول الله، أرقي؟ قال: «**من استَطاعَ منكم أن يَنفَع أخاه فليَفعَل**»(٢).

قال الإمامُ ابن القيمِ رحمه الله: «والنشرة حلُّ السحرِ عن المسحورِ وهي نوعان:

❁ **الأول:** حلُّ سحرٍ بسحرٍ مثله، وهو الذي من عملِ الشيطان، فإن السحرَ من عمله، فيتقرب إليه الناشرُ والمنتشر بما يحبُّ، فيبطل عمله عن المسحورِ.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٦٨) وأحمد في المسند (١٤١٣٥).

(٢) رواه مسلم (٢١٩٩).

۞ **والثاني**: النشرةُ بالرقية والتعوذات والدعوات والأدويةِ المباحةِ، فهذا جائزٌ، بل مستحب»[1].

وقال الشيخُ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا كان -حَلُّ أو فك السحرِ- بالشيء المباحِ من الأدعية الشرعية أو الأدوية المباحة، أو الرقية الشرعية فلا بأسَ.

أما أن يتعلَّم السحرَ؛ ليحلَّ به السحرَ أو لمقاصد أخرى، فذلك لا يَجوزُ، بل هو من نواقض الإسلامِ؛ لأنه لا يمكن تعلمه إلا بالوقوعِ في الشرك، وذلك بعبادة الشياطين من الذبح لهم والنذرِ لهم ونحو ذلك من أنواعِ العبادة»[2].

وقال أيضًا: «أما علاجُه بعمل السحرةِ ونحوهم ممن يتقربون إلى الجنِّ بالذبح أو غيره من القربات فهذا لا يَجوزُ؛ لأنه من عمل الشيطان، بل من الشركِ الأكبرِ.

كما لا يجوز عِلاجُه بسؤال الكهنة والعرافين والمشعوذين واستعمالِ ما يقولون؛ لأنهم لا يؤمنون؛ ولأنهم كذبةٌ فجرة يدعون علمَ الغيب، ويُلَبِّسون على الناس، وقد حذَّر الرسولُ ﷺ من إتيانِهم وسؤالهم»[3].

١١- تَعليقُ الحُروزِ والتمائمِ الشركيةِ:

وهذا أيضًا من وسائلِ الشرك، وقد تكون شركًا أكبرَ إذا اعتقدَ مُعلِّقها أنها تنفَعُ وتضرُّ من دون الله.

---

(١) إعلام الموقعين (٤/ ٣٩٦).

(٢) العلاج والرقى ص (١٠٤).

(٣) المصدر السابق ص (١٧، ١٨).

والتمائمُ والحروز هي ما يعلَّق بأعناقِ الصبيان من خَرزات وعظامٍ وجلد لدفعِ العين، وهذا منهي عنه؛ لأنه لا دافعَ إلا الله، ولا يُطلبُ دفعَ المؤذيات إلا بالله وبأسمائِه الحسنى.

وقد نهى النبيُّ ﷺ عن تعليقِ التمائم والحُروزِ حماية لجنابِ التوحيد وسدًّا لطرق الشرك وأبوابِه وإبطالًا لما كانت عليه الجاهليةُ من ذلك.

فعن عِمران بنِ حُصينٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه رأى رجلًا في عضدِه حلقةٌ من صُفْرٍ[1]، فقال له: «**ما هذه؟**» قال: نُعِتَت لي من الواهنةِ. قال: «**أما إن متَّ وهي عليك وُكِلتَ إليها**»، قال رسولُ الله ﷺ: «**ليسَ منَّا من تَطيَّرَ أو تُطيِّرَ له، أو تَكَهَّن أو تُكُهِّن له، أو سَحرَ أو سُحرَ له**»[2]، وفي لفظٍ عند ابن ماجه: «**انزَعها فإنَّها لا تَزيدُك إلا وهنًا**»[3].

وعن ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رَسولَ الله ﷺ يقولُ: «**إن الرُّقى والتمائمَ والتِّولةَ شركٌ**»[4]، والرقى هنا هي الرقى الشركيةُ المحرمةُ، وهي التي تُسمَّى العزائم وهي تتضمن الشركَ أو المحرم، وقد أجازَ النبيُّ ﷺ -كما تقدم- الرقيةَ الشرعية كما في صَحيحِ مُسلمٍ عن عوف بن مالكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: كنا نَرقي في الجاهلية، فقلنا: يا رسولَ الله، كيف تَرى في ذلك؟ فقال ﷺ: «**اعرِضوا عليَّ رُقاكُم، لا بأسَ بالرقى ما لم تكن شركًا**»[5].

---

(١) صفر: نحاس.

(٢) رواه الطبراني في الكبير (٣٥٥).

(٣) سنن ابن ماجه (٣٥٣١).

(٤) رواه أبو داود (٣٨٨٣) وابن ماجه (٣٥٣٠)، وأحمد في المسند (٣٦١٥).

(٥) رواه مسلم (٢٢٠٠).

والتمائمُ: تَقَدَّم معناها. والتِّولةُ: ما كانوا يَضعونَه لتَحبيبِ المرأةِ إلى زوجها والعكس، وهو ضربٌ من السحر.

قال الخطابيُّ: وكان عليه السلام قد رَقَى ورُقِي، وأمر بها وأجازَها، فإذا كانت بالقرآنِ وبأسماءِ الله تعالى فهي مباحة أو مأمورٌ بها، وإنما جاءت الكراهية والمنعُ فيما كان منها بغيرِ لسان العربِ، فإنه ربما كان كفرًا أو قولًا يَدخُله الشرك[1].

وقد فصَّل الشيخُ ابنُ باز رَحِمَهُ اللهُ في حكم تعليقِ التمائم والحُروزِ فقال: «تَعليقُ التمائم ويقال لها: الحروزُ. ويقال لها أيضًا: الجوامعُ. لا يَجوز؛ لأن الرسولَ عليه الصلاة والسلام قال: «**من تعلَّق تميمةً فلا أتمَّ الله له، ومن تَعلَّقَ وَدَعةً فلا وَدعَ الله له**»[2].

وقال: «**من عَلَّق تميمةً فقد أشرك**»[3].

وقال: «**إن الرقى والتمائمَ والتولةَ شركٌ**»[4].

فهذه الأحاديث وما جاء في معناها تدُلُّ على منع التمائمِ، وأنه لا يَجوزُ تعليقها على المريضِ ولا على الطفلِ، ولا جعلها تحت الوسائِدِ، كل ذلك لا يَجوزُ؛ لأنه من عملِ الجاهلية؛ ولأنه يسبب تعلق القلبِ بهذه القلائدِ، وصرفها عن الله ﷻ، ولأنه أيضًا يُفضي إلى الاعتقاد فيها، وأنها تَصرفُ عنه البلاءَ، وكل شيءٍ بيد الله، ليس بيد التمائمِ شيء، بل الله هو النافع الضارُّ، وهو الحافظ لعباده، وهو مسبِّبُ الأسباب.

(١) انظر: فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص (١٠٩).

(٢) رواه أحمد في المسند (١٧٤٠٤) وأبو يعلى في مسنده (١٧٥٩).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (١٧٤٢٢) والحاكم في المستدرك (٧٥١٣).

(٤) تقدم تخريجه قريبًا.

فلا يجوزُ للمسلم أن يتعاطى شيئًا من الأسبابِ التي يظن أنها أسبابٌ إلا بإذن الشرعِ، كالقراءةِ على المريض، والتداوي بالأدوية المباحة، فهذه أَذِنَ فيها الشرعُ.

أما التمائم فلم يأذَن بها الشرعُ، بل نهى عنها للأسبابِ التي سبق ذِكرُها.

واختلفَ أهل العلم فيما يتعلَّقُ بالتمائمِ التي تكون من القرآنِ، ومن الدعوات المباحةِ، هل تَجوزُ أم لا؟

والصوابُ أنها لا تَجوزُ لأمرين:

۞ **أحدُهما**: أن الأدلة الدالةَ على منع التمائمِ مطلقةٌ عامةٌ ليس فيها استثناءٌ، بخلاف الرقى، فإنه يجوزُ منها ما ليس فيه شركٌ؛ لقوله ﷺ: «**لا بأسَ بالرقى ما لم تَكن شركًا**»(١).

أما التمائمُ فلم يأتِ فيها استثناءٌ، فتبقى على العمومِ والمنعِ.

وهكذا التولةُ، وهي نوعٌ من السحر يتعاطاها النساءُ، وتسمى الصرفَ والعَطفَ؛ صرفَ الرجل عن زوجتِهِ إلى غيرها، أو عطفَه عليها دون غيرها، وهو من السحرِ، وهذا منكر لا يجوزُ، بل من المحرماتِ الشركية.

وأما التمائمُ التي من العظامِ أو الودع أو من شَعرِ الذئبِ أو من حيوانات أخرى فكلها محرمةٌ لا تجوزُ، وليس فيها نِزاعٌ.

۞ **والأمرُ الثاني**: وهو سدُّ الذرائعِ التي تُفضي إلى الشركِ، فإنه متى سُمحَ بالتمائمِ التي من القرآن أو من الدعوات المباحة التبَسَ الأمر، وعلقت هذه وهذه، ولم يتمَيَّز الممنوعُ من الجائزِ، وقد جاءت الشريعةُ بسدِّ الذرائع، والنهي عن وسائلِ الشرك كلِّها،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٠).

فوجب منعُ التمائم كلها لهذين المعنيين والسببين: عمومِ الأدلة، وسدِّ الذرائع[١].

وذكر الشيخُ ابن عثيمين أن وصفَ النبيِّ ﷺ للتولة بأنها شرك يتناولُ الشرك الأكبرَ والأصغر بحسبِ ما يُريدُ الإنسان منها، فإن اتخذَها معتَقِدًا أن السبب للمحبةِ هو الله، فهي شرك أصغرُ، وإن اعتقدَ أنها تفعل بنفسِها فهي شركٌ أكبرُ[٢].

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن التعلقَ بغير الله أقسامٌ:

۞ **الأول**: ما يُنافي التوحيدَ من أصله، وهو أن يتعلق بشيءٍ لا يمكن أن يكون له تأثيرٌ، ويعتمدُ عليه اعتمادًا كليًّا، معرضًا عن الله، مثل تعلُّقِ عباد القبورِ بمن فيها عند حُلولِ المصائبِ.

ولهذا إذا مسَّتهُم الضراء الشديدةُ يقولون: يا فلان! أنقِذنا. فهذا لا شكَّ أنه شركٌ أكبرُ مُخرجٌ من الملة.

۞ **الثاني**: ما يُنافي كمالَ التوحيد، وهو أن يعتمِد على سببٍ شرعي صحيحٍ مع الغفلةِ عن المسبب وهو الله عَزَّ وَجَلَّ، وعدم صرفِ قلبِه إليه، فهذا نوعٌ من الشرك، ولا نقولُ: شركٌ أكبرُ؛ لأن هذا السببَ جعله الله سببًا.

۞ **الثالثُ**: أن يتعلَّقَ بالسببِ تعلقًا مجردًا؛ لكونِه سببًا فقط، مع اعتمادِه الأصلي على الله، فيعتقدُ أن هذا السبب من الله، وأن الله لو شاءَ لأبطلَ أثره، ولو شاء لأبقاه، وأنه لا أثرَ للسبب إلا بمشيئةِ الله عَزَّ وَجَلَّ فهذا لا يُنافي التوحيدَ لا كمالًا ولا أصلًا، وعلى هذا لا إثمَ فيه[٣].

---

(١) موقع سماحة الشيخ على شبكة الإنترنت.

(٢) القول المفيد ص (١١٨).

(٣) القول المفيد ص (١١٩).

ويدخلُ في التمائمِ الشركية أيضًا لبس الحلقةِ في اليد أو ما يُسمى اليوم بالحَظَّاظةِ، أو الخيطُ في الرقبة، أو الكفُّ الذي يوضعُ على الأبوابِ أو لبسُ الخرزة الزرقاءِ مع اعتقادِ أن هذه الأشياء تمنع البلاءَ، وتجلب الحظَّ والسعادة، وتشفي المريضَ وتمنع الإصابة بالعينِ، فهذه كلها محرماتٌ واعتقادات باطلة، ومن اعتقدَ أن هذه الأشياء مؤثرةٌ بنفسها في جلب النفعِ ودفع الضرِّ فهو مشرك شركًا أكبرَ في توحيدِ الربوبيةِ؛ لأنه أشرك مع الله آلهةً غيره.

وإن اعتقدَ أنها مجرد أسبابٍ، وأنها ليست مؤثرةً بنفسها، فهذا شركٌ أصغرُ؛ لأنه اعتقدَ فيما لم يجعله الله سببًا أنه سببٌ، فشارك الله تعالى في الحُكمِ والله تعالى يقول: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، وهو سبحانه لم يجعَل هذه الأشياءَ سببًا في جلبِ المنافع أو دفعِ المضارِّ[1].

(١) انظر المصدر السابق ص (١٠٧).

الشركُ في أعمالِ القُلوبِ

خلقَ الله الإنسان على فطرة التوحيدِ، لا يعرف غير الله ربًّا، ولا سواه إلهًا ومعبودًا، إلا أن الشياطين تلاعبَت بكثيرٍ من الخلق، وزيَّنت لهم أنواعَ الشرك حتى استحسنوه بقُلوبهم، ومارسوه بألسنَتِهم وجوارِحهم.

فعن عِياضِ بن حمارٍ المجاشعيِّ رضي الله عنه أن رسولَ الله ﷺ قال ذات يومٍ في خطبته: **«ألا إن ربي أمرَني أن أعَلِّمَكم ما جهلتُم مما عَلَّمني يومي هذا، كلُّ مالٍ نحلتُه عبدًا حلال، وإني خلَقتُ عبادي حنفاءَ كلَّهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالَتهُم عن دينِهم، وحَرَّمَت عليهم ما أحلَلتُ لهم، وأمَرَتهُم أن يُشركوا بي ما لم أُنزِّل به سلطانًا....»**[1].

فقولُه: «**وإني خلقتُ عبادي حُنفاءَ كلَّهم**»، أي: مُستعدين لقبولِ الحقِّ، ومائلين إليه عن الباطلِ.

كما في قولِه ﷺ: «**كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرةِ**»[2]، وهي التوحيدُ المطلق وما به يتعلَّقُ؛ لقولِه تعالَى: ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ﴾ [الروم: ٣٠]، أي: لا تُبدِّلوا مخلوقاته باليهوديةِ والنصرانية والمجوسية ونحوها، وبيَّنَ تعالى أن هذا هو دينُ الحقِّ ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُۚ﴾ [التوبة: ٣٦]، أي: المستقيمُ، فلا تعدلوا عن الجادةِ إلى الطرقِ الزائغة كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، أي: عن طريقِه الحقيقي الواصلِ إليه المقبول لديه.

---

(١) رواه مسلم (٢٨٦٥).

(٢) رواه البخاري (١٣٥٨، ١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨).

ثم بين سببَ ضلالةِ الخلق وغوايتِهم عن الحقِّ بقوله: «وإنَّهم» أي: عبادي الحنفاءَ «أتتهُم الشياطين» أي: جاؤوهم بالوسوسةِ «فاجتالَتهُم» أي: صَرَفَتهُم وساقَتهُم مائلين «عن دينِهم» وهو التَّوحيدُ.

«وحَرَّمت عليهم ما أَحلَلتُ لهم» من البَحيرةِ والسائبةِ وغيرهما «وأمَرَتهُم أن يُشرِكوا بي ما لم أُنزِّل به سلطانًا» أي: بغيرِ حجة ولا برهانٍ عقلي ولا نقليٍّ، إذ لو كان أحدهما لبينه سبحانه وتعالى حيثُ قال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، والقرآن مشحونٌ بالأدلة على بطلانِ الإشراك بالله تعالى.

قال القاضي: أي: أمَرَتهُم بالإشراكِ بالله، بعبادةِ ما لم يأمُر الله بعبادته، ولم يَنصِب دليلًا على استحقاقِه للعبادة[1].

وقال ابنُ رجب: «فإن الله خَلقَ بني آدمَ وفطرَهم على قبولِ الإسلامِ والميلِ إليه دون غيرِه، والتهيؤ لذلك، والاستعدادِ له بالقوة.

لكن لا بد للعبدِ من تعليمِ الإسلامِ بالفعلِ، فإنه قبل التعليم جاهلٌ لا يعلم شيئًا كما قال ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨] وقال لنبيِّه ﷺ: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧﴾ [الضحى: ٨]، والمراد: وجدَك غير عالمٍ بما علمك من الكتابِ والحكمةِ كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَـٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَـٰنُ﴾ [الشورى: ٥٢].

فالإنسان يولد مفطورًا على قبولِ الحق، فإن هداه الله سبَّبَ له من يُعلِّمه الهدى فصارَ مهتديًا بالفعل بعد أن كان مهتديًا بالقوةِ، وإن خذله الله، قيَّض له من يعلمُه ما

(١) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ٣٣٦٨).

يغير فطرته، كما قال ﷺ: «**كلُّ مولودٍ يولد على الفِطرةِ، فأبواه يُهوِّدانِه، أو يُنصِّرانه، أو يُمجِّسانه**»[1][2].

وعلى هذا فإن القَلبَ مفطورٌ على الميل إلى التوحيد وكراهة الشرك إلا أن شياطين الإنسِ والجن تعمل على تكديرِ صفاء هذا القلبِ وتلويثه بالشرك والبِدعِ والضلالات.

قال ابنُ الجوزيِّ: «اعلم أن القَلبَ في أصل الوضعِ سليمٌ من كلِّ آفةٍ، والحواس الخمسُ توصل إليه الأخبارَ فترقم في صفحتِه. فينبغي أن يَستَوثِقَ من سدِّ الطرق التي يُخشى عليه منها الفِتنُ، فإنه إذا اشتغلَ بشيءٍ منها أعرضَ عما خلق له من التَّعظيمِ للخالِقِ والفكر في المصالحِ، ورُبَّ فتنة علق به شباها[3] فكانت سببًا في هلاكِه.

عن النعمان بن بَشيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**ألا وإن في الجسدِ مضغةً إذا صَلَحت صلحَ الجسدُ كلُّه، وإذا فسدَت فسد الجسدُ كلُّه، ألا وهي القلبُ**» لفظ أحمد، وهو مُخَرَّجٌ في الصحيحين»[4][5].

فالواجب على المرءِ أن يسعى في صلاحِ قلبه وسلامته من الفتنِ، فتنِ الشبهات وفتن الشهواتِ، التي تُسقِمُ القلب وتُضعفُه وقد تُميته بالكلية، وذلك إذا امتلأَ القَلبُ بمحبة غيرِ الله وبالخوفِ من غير الله، وبالرجاءِ في غير الله، وبالتوكُّلِ على غير

(١) تقدم تخريجه.

(٢) جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٩، ٤٠).

(٣) شباه كل شيء: حده وطرفه، والجمع: الشبا والشبوات، والشباه: شوكة العقرب التي تضرب بها.

(٤) بل هو لفظ الصحيحين، أخرجه البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩).

(٥) ذم الهوى ص (٦٤).

الله، فلا بُدَّ من إخلاصِ جميع العباداتِ القلبية والبدنيةِ لله تعالى، فكما أن صرفَ أيِّ نوعٍ من أنواعِ العبادة المتعلقة باللسان والجوارح لغير الله شركٌ أكبرُ، فكذلك صرفُ أيِّ نوع من أنواع عباداتِ القلوب لغيرِ الله شرك أيضًا.

قال شيخ الإسلام: «ولا يحصلُ صلاح القلوب إلا بعبادةِ الله وحده لا شريك له، فإن لم تكن القلوبُ مخلصةً لله الدينَ عبَدت غيرَه من الآلهة التي يعبدُها أكثر الناس مما رضوه لأنفسهم»(١).

وقال أيضًا: «فإن الشهادة لله بأنه لا إله إلا هو تتضَمَّن إخلاصَ الإلهية له، فلا يجوزُ أن يتأله القلبُ غيرَه، لا بحبٍّ، ولا خوف، ولا رجاءٍ، ولا إجلالٍ، ولا إكرام، ولا رغبةٍ، ولا رهبةٍ، بل لا بد أن يكون الدينُ كلُّه لله كما قال تعالى: ﴿وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩] فإذا كان بعضُ الدين لله وبعضُه لغيرِ الله كان في ذلك من الشركِ بحسبِ ذلك، وكمال الدين كما جاء في الحديثِ الذي رواه الترمذيُّ وغيره:

ومن أحبَّ لله، وأبغضَ لله، وأعطى لله، ومنعَ لله، فقد استكملَ الإيمان(٢)»(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٥٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٨١) من حديث أبي أمامة، وأخرجه الترمذي (٤٦٨١) من حديث معاذ بن أنس.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٧٤).

۞ومن أعظمِ العبادات القَلبيةِ:

أولا: عبوديةُ المحبة:

فهي أن يكون القلب مملوءًا بمحبة الله تبارك وتعالى، كما قال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وعلامةُ ذلك أن يحبَّ ما يحب الله، ويبغضَ ما يبغض الله، ويتبع الرسولَ ﷺ، ويتأسَّى به كما قال تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۚ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال رسولُ الله ﷺ: «**أوثقُ عُرى الإيمان الحبُّ في الله والبُغضُ في الله**»(١)، والمحبةُ هي أساس جميعِ العبادات؛ لأن العبادةَ مبنية على كمالِ الحب وكمالِ الذلِّ لله ﷻ.

ولا بد أن تكون محبةُ الله ﷻ فوقَ كل محبةٍ كما قال سبحانه: ﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٤﴾ [التوبة: ٢٤].

«ومحبةُ الرسول ﷺ واجبةٌ تابعة لمحبة الله، لازمةٌ لها، فإنها محبةٌ لله ولأجله، تزيدُ بزيادة محبة الله في قلبِ المؤمن، وتنقُصُ بنقصها، وكلُّ من كان محبًّا لله فإنه يُحِبُّ في الله ولأجلِه، كما يحبُّ الإيمانَ والعملَ الصالح، وهذه المحبة ليس فيها شيءٌ من شوائِبِ الشرك»(٢).

أما المحبة الشركية فهي المحبةُ مع الله، أو محبة الأندادِ من دون الله، فهذه المحبةُ لم يأمر الله ﷻ بها، بل نهى عنها، وذمَّ أهلها، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٦٥].

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (١٨٥٢٤)، والطيالسي في مسنده (٧٨٣) وابن أبي شيبة في المصنف (٣٠٤٤٣).

(٢) فتح المجيد ص (٣١١).

قال ابن القيمِ: «فإن المشركين كانوا مُقِرِّين بأنه لا ربَّ إلا الله، ولا خالقَ سواه، وبأنه وحده المنفردُ بالخلق والربوبيةِ، ولم يكونوا مُقرِّين بتوحيدِ الإلهية، وهو المحبة والتَّعظيمُ، بل كانوا يتألهون مع الله غيرَه، وهذا هو الشركُ الذي لا يَغفِرُه الله، وصاحبه ممن اتخذَ من دون الله أندادًا. قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾، فأخبر أن من أحبَّ من دون الله شيئًا -كما يحب الله تعالى- فهو ممن اتخذَ من دونِ الله أندادًا، فهذا ندٌّ في المحبة لا في الخلقِ والربوبية، فإن أحدًا من أهل الأرضِ لم يُثبِت هذا الندَّ في الربوبية، بخلاف ندِّ المحبة، فإن أكثر أهلِ الأرض قد اتخذوا من دونِ الله أندادًا في الحبِّ والتعظيمِ... وهذه التسوية المذكورة في قوله تعالى حكايةً عنهم وهم في النارِ يَقولون لآلهتهم وأندادِهم وهي مُحضَرةٌ معهم في العذابِ: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧- ٩٨]، ومعلومٌ أنهم لم يسووهم بربِّ العالمين في الخلقِ والربوبية، وإنما سووهم في المحبةِ والتعظيم، وهذا أيضًا هو العدلُ المذكورُ في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾﴾ [الأنعام: ١] أي: يَعدلون به غيرَه في العبادةِ التي هي المحبةُ والتعظيمُ، وهذا أصحُّ القولين»(١).

«فمَن أحبَّ مخلوقًا كما يحِبُّ الخالقَ فهو مشركٌ به، قد اتخذَ من دونِ الله أندادًا يحبُّهم كحبِّ الله، وإن كان مقرًّا بأن الله خالقه.

ولهذا فرَّق الله ورسولُه بين من أحبَّ مخلوقًا لله وبين من أحب مخلوقًا مع الله:

فالأول: يكون الله هو محبوبَه ومعبودَه، الذي هو منتهى حبه وعبادته، لا يحبُّ معه غيره، لكنه لما علم أن الله يحبُّ أنبياءَه وعبادَه الصالحين أحبَّهم لأجله، وكذلك

(١) مدارج السالكين ٣/ ١٨، ١٩.

لما علم أن الله يحبُّ فعلَ المأمورِ وترك المحظورِ أحب ذلك، فكان حبه لما يحبه تابعًا لمحبة الله، وفرعًا عليه، وداخلًا فيه.

بخلافِ من أحبَّ مع الله، فجعله ندًّا لله يرجوه ويخافه ويطيعُه من غير أن يعلمَ أن طاعتَه طاعةٌ لله، ويتخذه شفيعًا له من غير أن يعلمَ أن الله يأذنُ له أن يشفعَ فيه»(١).

ثانيًا: عبوديةُ الخوفِ:

ومن العبادات القلبيةِ التي لا يَجوزُ صَرفُها إلا لله تعالى: عبادةُ الخوف، وقد أمرَ الله تعالى به في مدحِ أهله في كثيرٍ من الآيات، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾﴾ [آل عمران: ١٧٥].

قال الشيخُ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والحاصلُ أن الشيطان يخوِّفُ كل من أرادَ أن يقومَ بواجبٍ، فإذا ألقى الشيطان في نفسِك الخوف، فالواجبُ عليك أن تعلمَ أن الإقدامَ على كلمة الحق ليس هو الذي يدني الأجلَ، وليس السكوتُ والجبن هو الذي يُبعِدُ الأجلَ، فكم من داعيةٍ صدع بالحقِّ ومات على فراشِه، وكم من جبانٍ قُتِل في بيته... ويُفهم من الآية أن الخوفَ من الشيطان وأوليائه منافٍ للإيمان، فإن كان الخوفُ يؤدي إلى الشركِ فهو منافٍ لأصلِه، وإلا فهو منافٍ لكمالِه»(٢).

والخوفُ من الله تعالى يحملُ على تعظيمِه والإخلاصِ له، ويحمل على أداء الفرائض وترك النواهي، ويحمل على رحمةِ الخلقِ والإحسان إليهم.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٦٥).

(٢) القول المفيد ص (٤١٤).

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨].

وقد بَيَّن النبيُّ ﷺ أن المؤمن مع إحسانه فإنه يَخشى أن يردَّ الله عملَه ولا يقبله، فعن عائشةَ رضي الله عنها أنها سألت النبيَّ ﷺ عن هذه الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [المؤمنون: ٦٠] قالت: يا رسولَ الله! أهم الذين يَشربون الخَمرَ ويَسرقون؟ قال: «**لا يا بنتَ الصديقِ، ولكنهم الذين يَصومون، ويُصلون، ويتَصَدَّقون، وهم يَخافون أن لا يُقبَل منهم، أولئك يُسارعون في الخيراتِ**»[١].

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ: «والمحبةُ ما لم تقترِن بالخوفِ فإنها لا تنفع صاحبها بل تضره؛ لأنها توجب التوانيَ والانبساطَ، وربما آلت بكثيرٍ من الجهال والمغرورين إلى أن استغنوا بها عن الواجباتِ، وقالوا: المقصودُ من العبادات إنما هو عبادةُ القلب وإقبالُه على الله ومحبته له، فإذا حصلَ المقصودُ فالاشتغال بالوسيلة باطلٌ»[٢]

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴿٣٩﴾﴾ [الأحزاب: ٣٩].

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤].

وقال: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٥١﴾﴾ [النحل: ٥١].

قال صاحبُ فتحِ المجيد: والخوفُ من حيثُ هو ثلاثةُ أقسام:

أحدها: خوف السرِّ: وهو أن يخافَ من غير الله من وثنٍ أو طاغوت أن يُصيبَه بما

(١) أخرجه الترمذي (٣١٧٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٠).

يكره، كما قال تعالى عن قوم هودٍ إنهم قالوا له: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعۡتَرَىٰكَ بَعۡضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٖۗ قَالَ إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِن دُونِهِۦۖ فَكِيدُونِي جَمِيعٗا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾﴾ [هود: ٥٤، ٥٥].

وقال تعالى: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦۚ﴾ [الزمر: ٣٦].

وهذا هو الواقعُ من عباد القبورِ ونحوها من الأوثانِ، يخافونها، ويخوفون بها أهل التوحيدِ إذا أنكروا عبادتها، وأمروا بإخلاصِ العبادة لله، وهذا ينافي التوحيد.

الثاني: أن يترك الإنسانُ ما يجب عليه خوفًا من بعض الناسِ فهذا محرمٌ، وهو نوع من الشركِ المنافي لكمالِ التوحيد، وهذا هو سببُ نزول هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ وَٱتَّبَعُواْ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَظِيمٍ ﴿١٧٤﴾ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿١٧٥﴾﴾ [آل عمران: ١٧٢- ١٧٥].

وفي الحديثِ: «**إن الله تعالى يقولُ للعبد يوم القيامةِ: ما منعَك إذ رَأَيتَ المنكرَ ألا تُغيِّره؟ فيقولُ: ربِّ، خَشيتُ الناس. فيقول: إياي كنت أحقَّ أن تخشى**»[1].

الثالث: الخوفُ الطبيعي: وهو الخوفُ من عدوٍّ أو سبُعٍ أو غير ذلك، فهذا لا يذمُّ، كما قال تعالى في قصة موسى عليه السلام: ﴿فَخَرَجَ مِنۡهَا خَآئِفٗا يَتَرَقَّبُۖ﴾ [القصص: ٢١] فالخوفُ إذا صاحبه التعظيمُ والذل والطاعةُ لغير الله كان شركًا وعبادةً لغير الله، وهذا هو الخوفُ الذي لا يصلحُ إلا لله وحده، قال ابنُ القيمِ: «وأما الخشيةُ والمخافةُ

(١) أخرجه أحمد في المسند (١١٢٥٥) ولفظه: «لا يحقرن أحدكم نفسه أن يرى أمرًا لله عليه فيه مقالًا ثم لا يقوله، فيقول الله: ما منعك أن تقول فيه؟ فيقول: رب خشيت الناس. فيقول: وأنا أحقُّ أن تخشى.

فلا تصلُحُ إلا لله وحده، قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]...

فالخوفُ عبودية القلبِ فلا تصلُح إلا لله وحده كالذلِّ والمحبة والإنابة والتوكل والرجاء وغيرها من عبوديةِ القلب»[1].

وذكر شيخُ الإسلام فرقًا بين الموحدِ والمشرك فقال: «وكذلك المشركُ يخافُ المخلوقين، ويرجوهم، فيَحصُل له رعبٌ كما قال تعالى: ﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا﴾ [آل عمران: ١٥١].

والخالصُ من الشركِ يحصُلُ له الأمنُ كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام: ٨٢].

وقد فسَّر النبي ﷺ الظلمَ هنا بالشرك، ففي الصحيحِ[2] عن ابن مسعودٍ: أن هذه الآية لما نزلت شقَّ ذلك على أصحابِ النبيِّ ﷺ وقالوا: أينا لم يَظلِم نفسَه؟! فقال النبيُّ ﷺ: «**ليس كما تَظنُون، إنما هو كما قالَ لُقمانُ لابنِه**: ﴿يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان: ١٣]»[3].

ثالثًا: عبوديةُ الرجاء:

ومن العباداتِ القلبيةِ عبادة الرجاء، وهو الاستبشارُ بجود وفضلِ الرب تبارك وتعالى، والارتياحُ لمطالعة كرمه سبحانه، وقد مدح الله ﷻ الذين يَصرِفون هذه

---

(١) طريق الهجرتين ص (٢٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٣٧).

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٥٧).

العبادةَ إلى مستحقِّها وهو الله سبحانه وتعالى، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٢١٨﴾ ﴾ [البقرة: ٢١٨].

وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ يَرۡجُونَ تِجَٰرَةٗ لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ لِيُوَفِّيَهُمۡ أُجُورَهُمۡ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضۡلِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ غَفُورٞ شَكُورٞ ﴿٣٠﴾ ﴾ [فاطر: ٢٩، ٣٠].

قال شيخ الإسلامِ: «فالرجاءُ ينبغي أن يتعلقَ بالله، ولا يتعلق بمخلوقٍ، ولا بقوة العبدِ ولا عمله، فإن تعليق الرجاءِ بغير الله إشراك، وإن كان الله قد جعلَ لها أسبابًا، فالسبب لا يستقلُّ بنفسِه، بل لا بد له من معاونٍ، ولا بد أن يمنَع المعارضَ المعوق له، وهو لا يحصلُ ولا يبقى إلا بمشيئةِ الله تعالى.

ولهذا قيل: الالتفاتُ إلى الأسبابِ شرك في التوحيدِ، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقصٌ في العقلِ، والإعراض عن الأسبابِ بالكلية قدحٌ في الشرعِ؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا فَرَغۡتَ فَٱنصَبۡ ﴿٧﴾ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرۡغَب ﴿٨﴾ ﴾ [الشرح: ٧، ٨] فأمر بأن تكون الرغبةُ إليه وحده، وقال: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [المائدة: ٢٣]، فالقلب لا يتوكَّلُ إلا على من يرجوه، فمن رجا قوَّته أو عَملَه أو عِلمَه أو صديقَه أو قرابتَه أو شيخَه أو مِلكه أو ماله غير ناظرٍ إلى الله كان فيه نوعُ توكل على ذلك السببِ، وما رجا أحدٌ مخلوقًا أو توكل عليه إلا خاب ظنُّه فيه، فإنه مشركٌ: ﴿ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ أَوۡ تَهۡوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٖ سَحِيقٖ ﴿٣١﴾ ﴾[1] [الحج: ٣١].

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٥٦، ٢٥٧).

والرجاء المشروعُ لا بد أن يقترِنَ به حُسن العملِ كما في الآيات السابقة، أما إذا لم يقترِن به حُسنُ العمل كان غرورًا كاذبًا وليس رجاءً، قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

وقال تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧].

قال ابنُ القيم: «فابتغاءُ الوسيلة إليه: طَلَبُ القرب منه بالعبوديةِ والمحبة، فذكرَ مقامات الإيمانِ الثلاثة التي عليها بناؤه: الحبُّ والخوفُ والرجاءُ».

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: «والفرقُ بينه وبين التَّمنِّي أن التمنِّيَ يكون مع الكسلِ، ولا يسلك بصاحِبه طريقَ الجد والاجتهادِ، والرجاء يكون مع بذلِ الجهد وحسنِ التوكلِ.

فالأول: كحالِ من يتمنى أن يكون له أرضٌ يبذرها ويأخذُ زرعها.

والثاني: كحالِ من يشقُّ أرضه ويفلحها ويبذُرها ويرجو طلوعَ الزرع.

ولهذا أجمعَ العارفون أن الرجاء لا يصحُّ إلا مع العملِ.

قال شاه الكِرماني: علامةُ صحة الرجاءِ حسنُ الطاعة.

والرجاء ثلاثةُ أنواعٍ: نوعان محمودان ونوعٌ غرورٌ مذمومٌ:

فالأولان: رجاءُ رجلٍ عمل بطاعة الله على نورٍ من الله، فهو راجٍ لثوابه.

- ورجلٍ أذنبَ ذنوبًا ثم تاب منها، فهو راجٍ لمغفرةِ الله تعالى وعفوه وإحسانه وجوده وحلمه وكرمِه.

والثالثُ: رجلٍ متمادٍ في التفريطِ والخطايا، يرجو رحمة الله بلا عملٍ، فهذا هو الغرورُ والتمني والرجاءُ الكاذب»[١].

ولا بد أن يكون الخوفُ مصاحبًا للرجاءِ في القلب حتى يستقيمَ المرءُ ولا يجنح إلى الدعة والكسلِ، ولا إلى اليأسِ والقنوط.

قال ابن القيمِ: «القلب في سَيرِهِ إلى الله ﷻ بمنزلةِ الطائر، فالمحبةُ رأسُه، والخوف والرجاءُ جناحاه، فمتى سلم الرأسُ والجناحان، فالطائرُ جيد الطيران، ومتى قُطِع الرأسُ مات الطائرُ، ومتى فُقِد الجناحان فهو عُرضةٌ لكل صائدٍ وكاسرٍ.

ولكن السلفَ استحبوا أن يقوى في الصحةِ جناحُ الخوف على جناحِ الرجاء، وعند الخروج من الدنيا يَقوى جناحُ الرجاء على جناحِ الخوف؛ هذه طريقة أبي سليمان وغيره.

قال: ينبغي للقلبِ أن يكون الغالبُ عليه الخوفَ، فإن غلبَ عليه الرجاء فَسَدَ.

وقال غيره: أكملُ الأحوال اعتدالُ الرجاءِ والخوفِ، وغلبةُ الحبِّ، فالمحبةُ هي المَركَبُ، والرجاء حادٍ، والخوفُ سائقٌ، والله الموصل بمنِّه وكرمه»[٢].

رابعًا: عبوديةُ التوكلِ:

ومن العبادات القَلبيةِ عبادةُ التوكل، وهذه العبادة -كبقيةِ العبادات لا يَجوزُ صرفُها لغير الله تعالى، وقد أمر الله بالتوكلِ عليه في كثيرٍ من الآيات، وجعل التوكُّلَ شرطًا في صحةِ الإيمان والإسلامِ، كما في قوله سبحانه: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم

(١) مدارج السالكين (٢/ ٣٦، ٣٧).

(٢) مدارج السالكين (١/ ٥١٣).

مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [المائدة: ٢٣]، وقال: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾ ﴾ [يونس: ٨٤].

وقال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [آل عمران: ١٢٢].

وقال تعالى لنبيِّه ﷺ: ﴿ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۖ إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ ﴿٧٩﴾﴾ [النمل: ٧٩] وقال: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾ [آل عمران: ١٥٩].

«والتوكلُ هو الاعتمادُ على الله سبحانه وتعالى في حصولِ المطلوب ودفعِ المكروه مع الثقة به، وفعل الأسبابِ المأذون فيها فلا بد -في التوكُّلِ من أمرين:

الأوَّلُ: أن يكون الاعتمادُ على الله اعتمادًا صادقًا حقيقيًّا.

الثاني: فعلُ الأسبابِ المأذون فيها:

فمن جعلَ أكثرَ اعتمادِه على الأسباب، نقصَ توكله على الله، ويكون قادحًا في كفايةِ الله.

ومن جعل اعتمادَه على الله ملغيًا للأسبابِ، فقد طعن في حكمةِ الله؛ لأن الله جعلَ لكلِّ شيءٍ سببًا.

والنبيُّ ﷺ أعظم المتوكلين، ومع ذلك كان يَأخُذُ بالأسبابِ»(١).

وقال السعدي: «التوكلُ على الله من أعظمِ واجبات التوحيدِ والإيمان، وبحسبِ قوة توكل العبدِ على الله يقوى إيمانُه ويتم توحيدُه، والعبد مضطرٌّ إلى التوكلِ على الله والاستعانة به في كل ما يريدُ فعله أو تركَه من أمورِ دينه ودنياه.

(١) القول المفيد لابن عثيمين ص (٤٢٥).

وحقيقةُ التوكل على الله: أن يعلمَ العبد أن الأمرَ كله لله، وأنه ما شاءَ الله كان، وما لم يَشَأ لم يكن، وأنه هو النافعُ الضار المعطي المانعُ، وأنه لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، فبعد هذا العلمِ يعتمدُ بقلبه على ربه في جلبِ مصالحِ دينه ودنياه، وفي دفعِ المضارِّ، ويثق غايةَ الوثوقِ بربه في حصول مطلوبه، وهو مع هذا باذل جهده في فعلِ الأسباب النافعةِ.

فمتى استدام العبدُ على هذا العلم وهذا الاعتمادِ والثقة فهو المتوكل على الله حقيقة، وليبشر بكفاية الله له ووعدِه للمتوكلين.

ومتى علَّق ذلك بغير الله فهو مشركٌ، ومتى توكل على غيرِ الله وتعلق به، وُكِل إليه، وخابَ أمله»[1].

والشرك في التوكُّلِ يتناول نوعي الشرك الأكبرَ والأصغرَ -فمن توكل على غيرِ الله في الأمور التي لا يقدرُ عليها إلا الله، كالذين يتوكلون على الأمواتِ والطواغيتِ في تحقيقِ مطالبهم من نصرٍ أو حفظٍ أو رزقٍ أو شفاعةٍ فهذا شركٌ أكبرُ، وصاحبه ممن جعلَ مع الله إلهًا آخرَ يعتقد أن بيدِه جلبَ النَّفعِ ودفعَ الضر.

أما التوكل في الأسباب الظاهرةِ، كمن توكَّل على أميرٍ أو سلطان فيما أقدرهُ الله عليه من رزقٍ أو دفع أذًى ونحو ذلك فهذا شركٌ أصغرُ[2].

فلا بد في التوكلِ من الثقة بالله، وأنه مسبب الأسبابِ، ومصرِّف الأمور، وكلُّ شيءٍ بيده، ولا يضر بعد ذلك الأخذُ بالأسباب، بل هو مَطلوبٌ مأمورٌ به[3].

(١) القول السديد شرح كتاب التوحيد ص (١١٨، ١١٩).

(٢) انظر فتح المجيد ص (٣٢٨).

(٣) انظر شرح كتاب التوحيد لابن باز ص (١٧٨).

والتوكلُ نصف الدين؛ لأن الدين عبادةٌ واستعانة، ولا يمكنُ تحقيقُ صحةِ العبادة إلا بالاستعانةِ بالله ﷻ؛ ولذلك قال سبحانه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة: ٥]، وقال: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقال: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ۝﴾ [هود: ٨٨].

قال ابنُ القيمِ: «وإن قوة التوكُّلِ وضعفه بحسبِ قوة الإيمان وضعفِه، وكلما قويَ إيمان العبدِ كان توكله أقوى، وإذا ضعفَ الإيمانُ ضعفُ التوكلُ، وإذا كان التوكلُ ضعيفًا فهو دليل على ضعفِ الإيمان ولا بد، والله تعالى يَجمعُ بين التوكلِ والإيمانِ، وبين التوكلِ والإسلام، وبين التوكلِ والتقوى، وبين التوكلِ والهداية... فظَهرَ أن التوكلَ أصلٌ لجميعِ مقامات الإيمان والإحسان، ولجميعِ أعمال الإسلامِ، وأن منزلتَه منها منزلةُ الجسد من الرأسِ، فكما لا يقوم الرأس إلا على البدنِ، فكذلك لا يقومُ الإيمان ومقاماته وأعمالُه إلا على ساقِ التوكُّلِ»(١).

۞ النوعُ الثاني: الشِّركُ الأصغَرُ:

هو ما جاء في النصوصِ الشرعية تَسميتُه شركًا، ولم يصل إلى حدِّ الشرك الأكبرِ؛

«ولهذا ورَدَ إطلاقُ الكفر والشرك على كثيرٍ من المعاصي التي منشؤها من طاعةِ غير الله، أو خوفِه، أو رجائه، أو التوكلِ عليه، والعملِ لأجله، كما وَردَ إطلاق الشركِ على الرياءِ، وعلى الحلفِ بغيرِ الله، وعلى التوكلِ على غير الله، والاعتمادِ عليه، وعلى مَن سوَّى بين الله وبين المخلوقِ في المشيئة، مثل أن يقولَ: ما شاء الله وشاءَ فلان. وكذا قوله: ما لي إلا الله وأنت. وكذلك ما يَقدَحُ في التوحيدِ وتفرد الله بالنفعِ والضرِّ، كالطيرةِ، والرُّقى المكروهةِ، وإتيانِ الكهان، وتصديقِهم بما يقولون، وكذلك

---

(١) طريق الهجرتين ص (٢٥٨).

اتباعُ هوى النفسِ فيما نهى الله عنه قادحٌ في تمام التوحيدِ وكماله [(١)]، ولهذا أطلقَ الشرع على كثيرٍ من الذنوب التي منشؤها من هوى النفسِ أنها كفر وشرك كقتالِ المسلم، ومن أتى حائضًا أو امرأةً في دُبُرِها، ومن شربَ الخمر في المرة الرابعةِ وإن كان ذلك لا يُخرِجه عن الملةِ؛ ولهذا قال السلفُ: كُفرٌ دونَ كفرٍ، وشركٌ دون شركٍ»[(٢)].

فالشرك الأصغرُ هو ما كان وسيلةً إلى ارتكاب الشرك الأكبرِ، وهو من المحرمات، ومن كبائرِ الذنوب المتوعَّدِ صاحبها بالعذابِ، إلا أن مرتكبَ هذا النوعِ من الشرك غير خارجٍ من الملة، ولا يخلد في النارِ، ولا يحبط سوى العملِ الذي أشرك فيه، وصاحبُه تحتَ المشيئةِ كباقي أصحابِ الكبائرِ[(٣)].

قال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: «الشركُ الأصغرُ هو ما ثبتَ بالنصوص الشرعية تسميتُه شركًا، لكنه لم يبلغ درجة الشرك الأكبرِ، فهذا يُسمى شركًا أصغرَ مثل:

- الرياءِ والسمعةِ: كمن يقرأُ يُرائي، أو يصلي يُرائي، أو يدعو إلى الله يُرائي ونحو ذلك.

فقد ثبتَ في الحديثِ أنه ﷺ قال: «**أخوفُ ما أخاف عليكم الشركُ الأصغر**» فسئل عنه فقال: «الرياءُ؛ يقول الله ﷻ يوم القيامةِ للمرائين: اذهبوا إلى من كُنتُم تُراءون في الدنيا، فانظروا هل تَجدون عندهم من جَزاءٍ؟» رواه الإمامُ أحمدُ[(٤)] بإسناد

---

(١) تقدم أن من هذه الأمور ما يدخل في الشرك الأكبر وما يدخل في الشرك الأصغر بحسب ما يقوم بقلب صاحب الفعل.

(٢) كلمة الإخلاص لابن رجب ص (٢٤، ٢٥).

(٣) هناك من يرى أن الشرك الأصغر هو كل ما كان وسيلة للشرك الأكبر وإن لم يطلق عليه الشرع اسم الشرك. انظر القول المفيد ص (١٣٣).

(٤) المسند (٢٣٦٣٠، ٢٣٦٣١، ٢٣٦٣٦).

صحيحٍ عن محمود بن لبيدٍ الأشهلي الأنصاري رضي الله عنه، ورواه الطبراني[1] أيضًا والبيهقي[2] وجماعة مرسلًا عن محمودٍ المذكور، وهو صحابي صغيرٌ لم يسمع من النبيِّ ﷺ، ولكنِ مرسلات الصحابة صحيحةٌ، وحجة عند أهل العلمِ، وبعضهم حكاه إجماعًا.

- ومن ذلك قول العبدِ: ما شاءَ الله وشاءَ فلان، أو لولا الله وفلان، أو هذا مِن الله وفلان.

وهذا كله من الشرك الأصغرِ، كما في الحديثِ الذي رواه أبو داود[3] بإسنادٍ صحيح عن حذيفةَ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**لا تَقولوا: ما شاءَ الله وشاء فلان. ولكن قولوا: ما شاءَ الله ثم شاءَ فلان**».

ومن هذا ما رواه النسائي[4] عن قتيلةَ، أن اليهودَ قالوا لأصحاب النبيِّ ﷺ: إنكم تُشركون؛ تقولون: ما شاءَ الله وشاءَ محمد. وتقولون: والكعبةِ.

فأمرهم النبيُّ ﷺ إذا أرادوا أن يَحلفوا أن يقولوا: وربِّ الكعبة. وأن يقولوا: ما شاءَ الله ثم شاء محمدٌ.

وفي رواية للنسائيِّ[5] أيضًا عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما: أن رجلًا قال: يا رسولَ الله! ما شاء الله وشئت. فقال: «**أجعَلتَني لله ندًّا، ما شاءَ الله وحدَه**».

---

(١) المعجم الكبير (٤٣٠١).

(٢) شعب الإيمان (٦٤١٢).

(٣) سنن أبي داود (٤٩٨٠).

(٤) سنن النسائي (٣٧٧٣).

(٥) السنن الكبرى للنسائي (١٠٧٥٩) وفيه: «أجعلتني لله عدلًا».

- ومن ذلك ما ثبتَ عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢].

قال: هو الشركُ في هذه الأمة أخفى من دبيبِ النملِ على صفاة سوداء في ظلمةِ الليل، وهو أن تقول: والله، وحياتِك يا فلان، وحياتي. وتقول: لولا كُليبُه لأتانا اللصوصُ، ولولا البطُّ في الدار لأتى اللُّصوص. وقول الرجلِ: ما شاء الله وشئتَ. وقول: لولا الله وفلان. لا تَجعَل فيها فلانًا، هذا كله به شركٌ. رواه ابن أبي حاتم بإسناد حسنٍ[1].

فهذا وأشباهُه من جنسِ الشرك الأصغرِ.

وهكذا الحلفُ بغير الله، كالحلفِ بالكعبة والأنبياءِ والأمانة وحياة فلان وبشرفِ فلان ونحو ذلك، فهذا من الشركِ الأصغر، لما ثبتَ في المسند[2] بإسنادٍ صحيح عن عمرَ بن الخطابِ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**من حَلفَ بشيءٍ دون الله فقد أشرَكَ**».

وروى الإمام أحمدُ[3] وأبو داودَ[4] والترمذيُّ[5] رحمهم الله بإسنادٍ صحيحٍ عن ابن عمرَ رضي الله عنهما أن النبيَّ ﷺ قال: «**من حَلفَ بغيرِ الله فقد كفرَ أو أشرَكَ**».

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٦٢) رقم (٢٢٩).

(٢) المسند (٣٢٩).

(٣) المسند (٥٣٧٥).

(٤) سنن أبي داود (٣٢٥١).

(٥) سنن الترمذي (١٥٣٥).

ومن هذا ما رواه الشيخان عن عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «**مَن كان حالفًا فليَحلِف بالله أو ليَصمُت**»[1]، والأحاديثُ في هذا المعنى كثيرةٌ وهذه أنواع من الشرك الأصغرِ، وقد يكون أكبرَ على حسب ما يكون في قلب صاحبِه، فإذا كان في قلبِ الحالفِ بالنبيِّ أو البدوي أو الشيخِ فلان أنه مثل الله، أو أنه يدعى مع الله، أو أنه يتصرفُ في الكون مع الله، أو نحو ذلك صارَ شركًا أكبر بهذه العقيدةِ، أما إذا كان الحالفُ بغير الله لم يقصد هذا القصدَ، وإنما جرى على لسانِه من غير هذا القصدِ؛ لكونه اعتادَ على ذلك كان ذلك شركًا أصغرَ.

وهناك شركٌ يقال له: الشرك الخفيُّ. ذكر بعض أهل العلمِ أنه قسم ثالثٌ، واحتج عليه بقوله ﷺ في حديثِ أبي سعيدٍ الخدري أن النبيَّ ﷺ قال: «**ألا أنبِّئُكم بما هو أخوفُ عليكم عندي من المسيحِ الدجالِ؟**» قالوا: بلى يا رسولَ الله. قال: «**الشركُ الخفي؛ يقومُ الرجلُ فيصلي فيزين صلاتَه لما يرى من نظرِ رجلٍ إليه**» خرجه الإمام أحمدُ[2].

والصوابُ أن هذا ليس قسمًا ثالثًا، بل هو من الشرك الأصغرِ، وقد يكون خفيًّا؛ لأنه يقوم بالقلوبِ كما في هذا الحديث.

وقد يكون خفيًّا من جهة الحكم الشرعيِّ بالنسبة إلى بعض الناس كالأنواعِ التي في حديث ابن عباس السابقِ.

وقد يكون خفيًّا وهو من الشركِ الأكبر كاعتقادِ المنافقين، فإنهم يُراؤون بأعمالهم الظاهرةِ، وكُفرُهم خفيٌّ لم يُظهِروه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٧٩، ٦٦٤٦) ومسلم (١٦٤٦).

(٢) المسند لأحمد (١١٢٥٢) وابن ماجه (٤٢٠٤).

خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٤٢﴾ ﴾ [النساء: ١٤٢][1].

وقد أراد النبيُّ ﷺ بكل ما سبق حمايةَ جناب التوحيدِ، وتجفيفَ منابع الشرك، وسدَّ كل الطرق المفضيةِ إليه حتى لا يقعَ أهل الإسلام فيما وقعت فيه الأممُ السابقة من الشرك الناتج عن التعلقِ بغير الله، والوقوعِ في أسر الأوهامِ والخرافات التي روَّج لها شياطين الجن والإنس؛ ليوقعوا الناسَ في الكفر والضلالِ.

ومن ذلك أن النبيَّ ﷺ نهى عن الغلو في إطرائِه خشية أن يصلوا في ذلك إلى ما وصلَ إليه النصارى من الغلوِّ في عيسى عليه السلام حتى رفعوه إلى منزلةِ الألوهية -والعياذُ بالله-؛ ولذلك قال ﷺ: «**لا تُطروني كما أطرَت النَّصارى ابنَ مريمَ، فإنما أنا عَبدُه، فقولوا: عبدُ الله ورَسولُه**»[2].

وبيَّن ﷺ أن ضلالَ مَن سبق من الأممِ إنما كان بسببِ الغُلوِّ فقال: «**إيَّاكم والغلوَّ في الدين، فإنما أهلَكَ من كان قبلَكُم الغلوُّ في الدينِ**»[3].

ومن صورِ حماية النبيِّ ﷺ لجناب التوحيدِ إنكارُه ﷺ على مَن طَلبَ من أصحابِه اتخاذَ شجرةٍ للتبرك بها، فأنكَرَ النبيُّ ﷺ ذلك؛ لأن البركة لا تكون إلا من الله تعالى، أو من الأسبابِ التي شرعها سبحانه وتعالى، فعن أبي واقدٍ الليثيِّ رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسولِ الله ﷺ إلى حنينٍ ونحن حُدثاءُ عهدٍ بكفرٍ، وللمشركين سدرة يعكفون عندها، وينوطون بها أسلِحَتَهم، يقال لها: ذات أنواطٍ. فمرَرنا بسدرةٍ

---

(١) فتاوى ابن باز (١/ ٤٤- ٤٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٤٥).

(٣) أخرجه النسائي (٣٠٥٧) وابن ماجه (٣٠٢٩) وأحمد في المسند (١٨٥١).

فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذاتَ أنواطٍ كما لهم ذاتُ أنواط. فقال رسول الله ﷺ: «**الله أكبرُ، إنها السُّننُ! قُلتم -والذي نَفسي بيدِه- كما قالَت بنو إسرائيل لموسى: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ﴾** [الأعراف: ١٣٨] **والذي نفسي بيدِه، لتَركبُنَّ سننَ من كان قبلَكم**»[١]، فهذا من وسائلِ الشركِ؛ لأنهم طَلبوا شجرةً يعلقون عليها أسلِحَتَهم ويتبركون بها، ولم يَطلبوا ذلك لعبادَتِها، وهذه الشجرةُ لم يَجعَلها الله ﷻ سببًا للبركةِ؛ ولذلك أنكرَ النبيُّ ﷺ عليهم ذاكَ الطلبَ، وغلَّظ عليهم في الإنكارِ، وبين لهم أن طلبَ التبرك بالأشجارِ مما ينافي التوحيد.

ومن حماية النبيِّ ﷺ لجنابِ التوحيدِ، وسد ذرائع الشرك نهيه ﷺ عن سبِّ الدهر؛ لأنه يُفضي إلى سبِّ الخالق سبحانه، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «**قال الله تعالى: يُؤذيني ابنُ آدمَ: يسبُّ الدَّهرَ، وأنا الدهرُ أقلِّبُ الليلَ والنهارَ**»[٢].

قال الشيخُ ابن بازٍ رحمه الله: «سبُّ الدهرِ وغيره من المعاصي من جملةِ الأشياء التي تُناقِضُ التوحيد، وتضعفُه، وتنافي كماله، فالواجب الحذرُ من الأسباب التي تضعف الإيمانَ كسَبِّ الريح، وسبِّ ما لا يستحق السبَّ، وما يغضب الله؛ لأن الدهرَ مخلوق مدبَّر ليس في يده تصرُّف، فهو مدبَّر من الله تعالى، وهو الليلُ والنهار، فسبُّه إيذاءٌ لله»[٣].

ومن صور حماية النبيِّ ﷺ لجناب التوحيدِ ما جاء في العناية بالألفاظِ، والحذر من الألفاظ التي قد يُفهَم منها أن للعبادِ شيئًا من حقوقِ الربوبية، ففي الصحيحِ عن

---

(١) رواه الترمذي (٢١٨٠) وقال: حسن صحيح وأحمد في المسند (٢١٨٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٢٦، ٧٤٩١) ومسلم (٢٢٤٦).

(٣) شرح كتاب التوحيد ص (٢٢٥).

أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسولَ الله ﷺ قال: «**لا يَقُل أحدُكم: أطعم ربك، وضِّئْ ربَّك. وليقُل: سيدي ومولاي. ولا يقُل أحدُكم: عبدي وأمتي. وليقل: فتاي وفتاتي وغُلامي**»[1].

قال الشيخُ عبد الرحمن بن حسن: «هذه الألفاظُ المنهيُّ عنها وإن كانت تُطلقُ لغةً، فالنبيُّ ﷺ نهى عنها تحقيقًا للتوحيد، وسدًّا لذرائع الشرك؛ لما فيها من التشريكِ في اللفظ؛ لأن الله تعالى هو ربُّ العبادِ جميعهم، فإذا أطلق على غيره شاركه في هذا الاسمِ، فينهى عنه لذلك، وإن لم يقصد بذلك التشريكَ في الربوبية التي هي وصفُ الله تعالى، وإنما المعنى أن هذا مالك له، فيُطلق عليه هذا اللفظُ بهذا الاعتبارِ...

وهذا من أحسن مقاصدِ الشريعة لما فيه من تعظيمِ الرب تعالى، وبُعده عن مشابهةِ المخلوقين، فأرشدَهُم ﷺ إلى ما يقومُ مقام هذه الألفاظ، وهو قوله: سيدي ومولاي.

وكذلك قوله: «**لا يَقُل أحدُكُم: عبدي وأمتي**»؛ لأن العبيدَ عبيدُ الله، والإماءَ إماءُ الله. قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم: ٩٣].

ففي إطلاقِ هاتين الكلمتين على غير الله تَشريكٌ في اللفظِ، فنهاهم عن ذلك تعظيمًا لله تعالى، وأدبًا، وإبعادًا عن الشركِ، وتحقيقًا للتوحيدِ، وأرشده إلى أن يقولَ: «**فتاي وفتاتي وغلامي**»، وهذا من باب حمايةِ المصطفى ﷺ جنابَ التوحيدِ»[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٥٢) ومسلم (٢٢٤٩).

(٢) فتح المجيد ص (٤٣٨، ٤٣٩).

ومما جاء في هذا الباب ما رواه عبدُ الله بن الشِّخِّيرِ قال: انطلقتُ في وفد بني عامرٍ إلى رسولِ الله ﷺ فقلنا: أنت سيدنا. فقال: **«السيدُ الله تبارك وتعالى»**، قلنا: وأفضلنا فضلًا، وأعظمنا طَوْلًا. فقال: **«قولوا بقولِكم أو بعض قولِكم، ولا يَستَجدِيَنَّكُم الشيطانُ»**[1].

وعن أنسٍ أن ناسًا قالوا لرسولِ الله ﷺ: يا خيرَنا وابن خيرِنا، ويا سيدَنا وابن سيِّدنا. فقال رسولُ الله ﷺ: **«يا أيها الناسُ قولوا بقولِكم، ولا يَستَهوِيَنَّكُم الشيطان، أنا محمدُ بن عبدِ الله، ورسولُ الله، والله ما أحبُّ أن تَرفَعوني فوقَ ما رَفعَني الله»**[2].

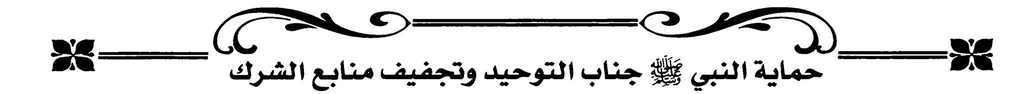
فالنبيُّ ﷺ خشِيَ أن يكون هذا المدحُ من جنس ما يُمدحُ به الملوك، فيُفضي بهم إلى الغلوِّ، فأمرَهُم النبيُّ ﷺ بعدم مجاوزةِ الحد في المدح، وذكَّرهم بأنه رسولُ الله ﷺ وهذه هي المنزلة التي رفعهُ الله إليها، والتي لا يجبُّ أن يُرفَع فوقها، فهي أعظمُ المنازل التي يُمكن أن يصلَ إليها بشرٌ، وليس فوقَها إلا منزلة الربوبيةِ، وهو ﷺ لا يَرضى بأن يَرفَعه أحدٌ إلى منزلةِ الربِّ تبارك وتعالى؛ ولذلك قال في الحديث السابقِ: **«إنَّما أنا عبدُه؛ فقولوا: عبدُ الله ورسولُه»**[3].

---

(١) رواه أبو داود (٤٨٠٦).

(٢) رواه أحمد في المسند (١٣٥٢٩) والنسائي في الكبرى (١٠٠٠٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٤٥).



الفهرس

الموضوع	الصفحة